العلوم السياسية والتنمية البشرية
فى الألفية الثالثة
التنمية البشرية والأمن القومى العربى

إعـــداد

أ.د.أحـمـد عـامـــر

مقرر لجنة الاتصالات وتنسيق العلاقات مع
الجامعات والمؤسسات والمراكز العلمية بالرابطة

إلى أى مدى يهدد الانفجار السكانى المروع أو ما يسمى بالقنبلة البشرية اقتصاد مصر القومى؟ ثم كيف نحمى اقتصادنا من الآثار الضارة لهذا الانفجار..؟ هذه حقيقة يتبناها المتشائمون، إلا أن هناك أيضًا حقيقة مضادة يتبناها المتفائلون، -و أنا معهم- وهى أن زيادة السكان سلاح ذو حدين، فيمكن أن تكون قوة مدمرة ولكن من الممكن إذا أجيد استخدام هذا السلاح أن تكون له قوة دافعة لعجلة التنمية إذا استطعنا أن ننقل الزيادة السكانية من نطاق الأزمة والخلل إلى نطاق الثروة والأمل.. والحقيقة أن الإجابة الحاسمة والمقنعة على السؤال الذى طرحناه فى البداية يجب أن تكون بمثابة إنذار مبكر حتى لا تجرفه دوامة التفاؤل المفرط من جهة وكى لا يقع أسيرًا لمحاذير التشاؤم من جهة ثانية وكلا الأمرين يبتعد عن الموضوعية المنشودة.

الحقيقة والحقيقة المضادة:

يمكن أن ننظر إلى الحقيقة السكانية من زاويتين: الأولى أن السكان - بوصفهم بشرًا هم هدف النشاط الاقتصادى - لهم حاجات تتطلب الإشباع عن طريق الإنتاج، أى بوصفهم مستهلكين، أما الزاوية الثانية فهى أن السكان يعتبرون أيضًا مصدر قوة العمل اللازمة للإنتاج.. وهكذا فالسكان هم الثروة الحقيقية فى مصر وهم محور الحياة الاقتصادية بشقيها الإنتاج والاستهلاك. ومصر كأى دولة متخلفة تعانى -وستظل كذلك بدرجات متفاوتة - من مشكلة التضخم السكانى التى تعد إحدى

زوايا مثلث الأزمات: الطعام ـ السكن ـ السكان. ويجب أن نشير هنا إلى حقيقة مهمة وهى أن المشكلة السكانية لا تعنى الزيادة المطلقة فى عدد السكان، فمثلاً نجد أن بعض دول أمريكا اللاتينية التى تسجل أعلى معدلات النمو السكانى فى العالم لا تعانى من مشكلة التضخم السكانى؛ لأن هذه البلاد ما زالت تفتح أبوابها للمهاجرين إليها لأنها فى حاجة إلى مزيد من الأيدى العاملة لتستثمر مواردها الطبيعية استثمارًا كاملاً.. فالكثافة العددية أو الجغرافية وحدها لا تكفى للحكم على وجود مشكلة التضخم السكانى وإنما العبرة بالكثافة السكانية التى تعتمد على العلاقة بين عدد السكان وحجم الموارد المستخدمة فى النشاط الاقتصادى فى المجتمع.. فالمشكلة السكانية توجد حيث يوجد عدم التوازن بين معدلات نمو السكان ومعدلات نمو الموارد الطبيعية.

مفتاح الموقف:

إن أى برنامج قومى لكبح جماح التضخم السكانى يجب ألا يتجه إلى تحديد النسل أو التحكم فى الزيادة السكانية بقدر اتجاهه إلى العمل على زيادة الإنتاج وذلك أن محاولة تحديد حجم أمثل للسكان فى مصر لا يعد عملاً عسيرًا فقط بل وأيضًا مستحيلاً وغير عملى، فالمحور الرئيسى للحل هو زيادة الإنتاج حتى نتمكن من زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى؛ لإلغاء الأثر السلبى لزيادة السكان، ذلك أن المشكلة تتمثل فى العجز عن توفير العمل المنتج لكل فرد قادر فى المجتمع حتى يزداد الإنتاج القومى وحتى تتم تعبئة الموارد البشرية على أعلى مستوى، وحتى يصبح الفرد إيجابيا لا يلجأ إلى التمرد الفردى بالهجرة، حتى لا يتكل على الحكومة لحل مشكلاته، وحتى لا يظل السواد الأعظم من الشعب معالين يعيشون على هامش التنمية لا يجنون من ثمارها إلا القليل، بينما يقوم بالتنمية فقط حوالى ٣٠٪ من مجموع السكان. وهذا يعنى زيادة عدد الأفراد الذين يعولهم الفرد المنتج وبالتالى زيادة الموارد الموجهة إلى الاستهلاك فى الوقت الذى تزداد فيه درجه انخفاض القدرة الإنتاجية للمجتمع.. إن الملاحظة العلمية توضح أن القضايا السبع التى

طرحها الرئيس حسنى مبارك فى خطاب التولية الأول إنما تبدأ جميعًا وتنتهى بالمشكلة السكانية؛ لأنها - بدرجة أو بأخرى - نتاج هذه المشكلة أو أحد انعكاساتها.

فقضية التدريب مثلاً تأتى كحل لمشكلة البطالة المقنعة أو ما نطلق عليه مجاملة ومن باب الدبلوماسية (العمالة الزائدة) وهى حالة تجد أن الجميع يبدو وكأنه يساهم فى العملية الإنتاجية بينما فى الواقع نجد جزءًا كبيرًا من القوى العاملة تكون مساهمته فى الإنتاج مساوية للصفر أو حتى يصبح سالبًا، وهنا يتدخل التدريب ليحول البطالة المقنعة إلى عنصر مهم فى تمويل التنمية عن طريق سحب قدر من فائض العمل فى بعض الأنشطة إلى درجة غير اقتصادية لاستخدامها فى مشروعات تكوين رأسمالى، كبناء السدود واستصلاح الأراضى وتعبيد الطرق، ذلك أن القوى العاملة المدربة ضرورية لزيادة الإنتاج حيث يحسن التدريب من صفات العنصر البشرى ويركز على الكيف الذى يحدد المقدرة الإنتاجية للموارد البشرية.

ثم مشكلة ضغط الاستهلاك: فالزيادة السكانية تؤدى إلى زيادة الطلب الاستهلاكى وغالبًا ما يتم إشباع الطلب الاستهلاكى المتزايد على حساب الموارد الموجهة للاستثمار ولزيادة الطاقة الإنتاجية، بل وغالبًا أيضًا ما يعجز الإنتاج المحلى من المواد الغذائية عن الوفاء بحاجات الاستهلاك مما يترتب عليه زيادة الواردات من السلع الغذائية، وما ينجم عن ذلك من آثار ضارة على ميزان المدفوعات، وعلى حصيلة الدولة من النقد الأجنبى الذى كان يمكن أن يوجه لاستيراد مكونات التكوين الرأسمالى وبالتالى زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع .. وعلى سبيل المثال أيضًا قضية ضغط الإنفاق الحكومى وترشيده، فالدولة التى ترتفع فيها نسبة المعالين - ومصر من بينها حيث تبلغ نسبة المعالين أكثر من ٦٠٪ من عدد السكان - تستنفذ قرضًا كبيرًا من مواردها فى تزويدهم بالغذاء والتعليم والخدمات الصحية وذلك على حساب الموارد الموجهة للاستثمار وزيادة الإنتاج.. وإن خيرات التنمية يجب أن تعود على كل أفراد الشعب، والحكومة - فى ظل تزايد السكان بمعدل كبير - ستضطر إلى إنفاق جانب كبير من مواردها على دعم الغذاء

والكساء والاسكان وتوفير المعيشة اللائقة للسكان قبل أن تفكر فى مجرد رفع مستوى الشعب بأكمله، ومن هنا تأتى قضية الدعم التى ترتبط بالتوزيع العادل لثمار التنمية الاقتصادية.

إن الخيط الأول فى حل المشكلة السكانية هو تحويل الكم السكانى إلى كيف وذلك لا يتم عشوائيا بل بتخطيط القوى البشرية وإعداد ميزانية لاستخدامات الموارد البشرية وهى لا تقل أهمية عن الميزانية المالية للدولة.

تخطيط القوى العاملة:

عودة الأيدى العاملة المصرية من الخارج إلى أرض الوطن... ربط الأجر بالإنتاج... إعادة النظر فى سياسة تعيين الخريجين... تجميد الهيكل الوظيفى للجهاز الحكومى... كلها أمور وأحداث عادية كان يمكن أن تمر دون إزعاج للدولة ودون قلق الحكومة ودون أن تثير العديد من التساؤلات والترقب من جانب المواطنين إذا كانت هناك خطة منضبطة للقوى العاملة فى مصر ضمن استراتيجية حقيقية للتخطيط القومى والتى تؤثر إيجابًا أو سلبًا على تخطيط القوى العاملة بافتراض التناسق بين القطاعات المختلفة لاقتصادنا القومى.. ففى مجال التخطيط نجد أن الموارد البشرية تعد من أعقد قطاعات اقتصادنا القومى لأنها مورد طبيعى يصعب التحكم فيه وضبطه بدقة، لأن عملية التخطيط هنا لا تتعلق فقط بالكم ولكن أيضًا وقبل كل شىء بالكيف، والنوع الذى يجب أن يكون ماثلاً دائمًا فى مركز اهتمامنا أو حتى فى عقلنا الباطن ونحن بصدد إعداد خطة القوى العاملة، ويجب أيضًا أن نميز بين سياسة التوظيف وبين تخطيط سوق العمل أى تحديد العلاقة بين عرض القوى العاملة واستخداماتها أو الطلب عليها بهدف حماية المجتمع من حدوث بطالة أو علاجها إذا وقعت.. ومن البديهى أن تخطيط القوى العاملة لا يتم ولا يجب أن يكون بمعزل عن باقى مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية فى الدولة مع أخذ الطلب الخارجى على الأيدى

العاملة المصرية فى الحسبان.. وحين نضع خطة حقيقية للقوى العاملة فى بلادنا.. حتى يتم ذلك فى المستقبل فإن واقع استخدام القوى العاملة فى مصر فى الظروف الراهنة يجعل إعادة تنظيم استخدام القوى العاملة مطلبًا أكثر من حيوى، بل مطلبًا حياتيا حتى لا يتعرض مجتمعنا إلى أزمة بطالة ظاهرة مروعة أو حتى - على أحسن الأحوال - يتعرض إلى أزمة بطالة مقنعة حادة إذا ما تم إلحاق الأيدى العاملة المصرية العائدة من الخارج على وظائف غير منتجة أو وظائف وهمية.

واقع استخدام القوى العاملة:

وإذا حاولنا ارتياد واقع استخدام القوى العاملة فى مصر للتعرف على دلالته أو الإحاطة بأبعاده لفهمه وتفسيره والتوقع بشأنه فى المستقبل، فإنه يمكن القول منذ البداية أن الإدراك العلمى للموارد البشرية وثيق الصلة بمراحل الإنتاج الاقتصادى الثلاث وهى : إنتاج المواد الأولية ثم تشغيل هذه المواد وتصنيعها وأخيرًا مرحلة توزيع السلع المنتجة إلى المستهلك، ولعل هذا يفسر لنا لماذا درج الفقه التنموى على تصنيف وظائف الجسد الاقتصادى للمجتمع ولا تتطلب كفاءة أو خبرة فنية أو مهارات عالية خاصة فى القوى العاملة كالزراعة والرعى والصيد.

ثانيها: الوظيفة التصنيعية وتتعامل مع الموارد الطبيعية فتحيلها إلى سلع مصنوعة أو نصف مصنوعة؛ ولذا فإن هذه الوظيفة تتطلب فى الأيدى العاملة مهارات فنية عالية وإعدادًا خاصًا كما تتطلب رءوس أموال ضخمة.

ثالثها: الوظيفة الخدمية أو الوسيطة، وتقتصر على القيام بالتشهيلات لأعمال الوظيفتين الأولى والثانية كالأعمال الإدارية والتجارة والنقل، وهذه الوظائف الثلاث تمكننا من تفسير ظاهرة التخلف والتقدم أيضًا.. ذلك لأنه وفقًا لهذا التصنيف الثلاثى فإن المجتمع يعد فى طريق التقدم إذا كان عدد العاملين فى الوظيفة التصنيعية لا يقل عن ٤٠٪ من المجموع الكلى للقوى العاملة فى المجتمع، وكلما اتجهت هذه النسبة إلى الارتفاع إلى ٦٠٪ كلما كان ذلك أدعى إلى تأكيد حالة

التقدم فى المجتمع إلى جانب ذلك فإنه على المجتمع الراغب فى التقدم أن يحرص على ألا يزيد عدد العاملين فى الوظيفة الأولية والوظيفة الخدمية عن ٣٠٪ من إجمالى عدد القوى العاملة فى المجتمع وكلما تقلصت هذه النسبة لتدور حول ٢٠٪ كلما كان ذلك أدعى للتقدم وللتوازن فى تكوين وظائف الجسد الاقتصادى.

وإذا حاولنا تطبيق هذا المعيار على واقع استخدام القوى العاملة فى مصر لوجدنا أن تقديرات توزيع القوى العاملة على الوظائف الثلاث السابقة ـ طبقًا لأدق الإحصاءات المتاحة ـ هى: قطاع الزراعة ٤٢,٨٪ وقطاع الصناعة ١٣,١٪ وقطاع التشييد والبناء ٥,١٪ أما قطاع الخدمات فتبلغ نسبة القوى العاملة فيه ٣٩٪ من المجموع الكلى للقوى العاملة فى مصر.. وهكذا فإنه وفقًا لهذا المعيار فإن بلادنا تعتبر بلادًا متخلفة.. وهذه حقيقة.. ومن ثم فهى تعانى من انخفاض مستوى الإنتاجية وهبوط مستويات الجودة وارتفاع تكاليف الإنتاج وانخفاض مستوى الدخول؛ ذلك لأنه توجد علاقة طردية بين درجة التقدم الصناعى وبين إنتاجية العمل ومن ثم ارتفاع مستوى الدخل ولعل هذا ما جعل التصنيع جوهر عملية التنمية ولبها ووسيلتها لتطوير الاقتصاد القومى من اقتصاد راكد يعتمد أساسًا على الوظيفة الأولية وهى انتاج المواد الخام إلى اقتصاد متحرك نام تحتل الصناعة فيه مكان الصدارة أو على الأقل تحظى بأولوية مطلقة باعتبارها القاطرة التى تجذب وراءها باقى قطاعات الاقتصاد القومى تلقائيا كالزراعة والنقل وغيرها...

بطالة مقنعة:

وتعد ظاهرة البطالة المقنعة فى القطاعين الزراعى والحكومى من أهم المشاكل التى تواجه ليس فقط تخطيط القوى العاملة فى مصر بل عملية التنمية بأسرها، إذ أصبحت الإنتاجية الجدية فى هذين القطاعين منخفضة جدا وقد تصل إلى الصفر فى كثير من الأحوال إن لم تكن سالبة .. فكما أشرنا نجد أن النسبة الكبرى من القوى العاملة فى مصر تشتغل فى القطاع الزراعى وما تبع ذلك من

وجود بطالة مقنعة بمعنى وجود عدد كبير من أفراد القوى العاملة فى هذا القطاع زائد عن الحاجة ويمكن تحويلهم - بالتدريب والتعليم - إلى أوجه النشاط الأخرى دون أن يتأثر الإنتاج الزراعى، كما يعانى من أزمة البطالة المقنعة الجهاز الحكومى أيضًا الذى يبدو للعيان تجاوز عدد العاملين فيه بكثير ما تتطلبه احتياجات العمل بالفعل، ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى سياسة تعيين الخريجين والتى لا تؤدى بالضرورة إلى تحويل الموارد البشرية إلى ثروة بشرية خاصة إذا كانت الجهات التى يلحق عليها هؤلاء الخريجون كموظفين ليست فى حاجة حقيقة إلى بعضهم إن لم يكن إليهم جميعًا.. والبطالة المقنعة أو الهيكلية أو ما نطلق عليه - ترفقًا وتجميلاً - العمالة الزائدة هى حالة نجد أن الجميع يبدو وكأنه يسهم فى العملية الإنتاجية بينما هو فى الواقع يعبر عن أن جزءًا كبيرًا من القوى العاملة تكون مساهمته فى الإنتاج مساوية للصفر إن لم يكن سالبًا فى بعض الأحيان، وهنا تأتى وظيفة التدريب التحويلى كأداة لحل مشكلة البطالة المقنعة لأنه يحسن من صفات العنصر البشرى ويركز على الكيف الذى يحدد المقدرة الإنتاجية للموارد البشرية.

مضخة التدريب التحويلى:

فالتدريب التحويلى يعد بمثابة المضخة الماصة الكابسة؛ حيث يحول البطالة المقنعة إلى عنصر مهم فى العملية الإنتاجية عن طريق سحب قدر من فائض بعض الأنشطة إلى درجة غير اقتصادية ليعيد استخدامها فى مشروعات تكوين رأسمالى كبناء السدود واستصلاح الأراضى ورصف الطرق، كما يمكن للحكومة عن طريق التخطيط توفير فرص العمل المنتج أمام الأعداد الكبيرة المتزايدة من القوى العاملة فى المشروعات الجديدة التى يتم إنشاؤها، ومن هنا يمكن القول أن تخطيط القوى العاملة يجنب المجتمع ما قد يحدث من اختلال فى توزيع القوى العاملة على مختلف قطاعات الاقتصاد القومى كوجود فائض فى بعض التخصصات والمهن وعجز فى بعضها الآخر، مما يؤدي إلى تشغيل بعض أفراد القوى العاملة فى وظائف لا تتفق وتخصصاتهم، ومن ثم انخفاض إنتاجيتهم.. والملاحظ على واقع القوى

العاملة فى مصر أنه يعانى - ضمن ما يعانى - من سوء توزيع القوى العاملة بين قطاعات الاقتصاد القومى وعدم تناسب إنتاجية القطاعات الاقتصادية مع الاستثمارات الموجهة إلى كل قطاع مما أدى إلى ضعف قدرة قطاع الصناعة - على غير ما كان متوقعًا - على امتصاص فائض القوى العاملة.. وأن نقطة البداية فى التنمية الحقيقية فى مصر هو الاتجاه إلى رفع مستوى الإنتاجية فى الزراعة وهذا بديهى لأنه إذا كانت الزراعة مصدر دخل للغالبية العظمى من السكان فإنه لا يتصور رفع مستوى معيشة المواطنين دون رفع مستوى الانتاجية فى هذا القطاع الرئيسى لعل هذا ما يجعل فقهاء التنمية يركزون اهتمامهم على إيجاد حل للمشكلة الآتية: كيفية توجيه الموارد لتوظيفها فى هذا القطاع الأكثر إنتاجية بين قطاعات النشاط الاقتصادى فى المجتمع؛ لأن المحرك الرئيسى للتنمية هو وفرة التوظف فى القطاع الأكثر إنتاجية،وهذه المشكلة ترتبط بقضية أخرى وهى المفاضلة بين التكنولوجيا المكثفة للعمل والتكنولوجيا المكثفة لرأس المال، وتعتبر الظروف السائدة بالنسبة لعناصر الإنتاج المتعلقة بكل صناعة من العوامل الحاسمة فى هذا الاختيار، ولقد أصبحت الصناعات المكثفة للعمل سبيلاً مضمونًا ومأمونًا لامتصاص القوى العاملة نتيجة استخدام التكنولوجيا المتطورة فى المشروعات الصناعية الكبرى والتى لا تحتاج إلا لقدر ضئيل من القوى العاملة، ويرى بعض علماء التنمية الأخذ بالتكنولوجيا المكثفة للعمل؛ لأن معظم البلدان المتخلفة الآخذة فى النمو تعانى من الزيادة السكانية ولديها عرض وفير من القوى البشرية العاملة ومن ثم فلابد أن تسعى لتحقيق التشغيل الكامل والاستفادة من القوى البشرية بدلاً من الإلتجاء إلى التكنولوجيا المكثفة لرأسمال والتى تلغى امتصاص فائض القوى العاملة فى القطاعات الأخرى كالزراعة والخدمات حتى أن فرص العمل فى قطاع التشييد والإسكان ــ وهى ضمن قطاع الخدمات - إلى جانب سفرهم إلى الخارج باعداد كبيرة للعمل فى المشروعات الإنشائية.. ولم يعد من فقهاء التنمية من يستطيع أن يشك كثيرًا فى أن المعنى البشرى للتخلف يكمن فى ازدياد عدد السكان وارتفاع

نسبة المعالين منهم (غير المنتجين)، فالموارد البشرية تتأثر بمجموعة من العوامل من بينها معدل النمو السكانى والتركيب العمرى، وفى مصر يزيد عدد السكان بنسبة ٢,٤٪ بينما يزيد معدل نمو قوة العمل بنسبة ١,٦٪، بالإضافة إلى ذلك فإن سوء توزيع واستخدام القوى العاملة ناجم أساسًا عن الاختلال فى التركيب العمرى، وفى مصر تشير البيانات والتقديرات إلى أن نسبة صغار السن هى ٤٤٪ من جملة السكان، ويترتب على ذلك إنخفاض فى نسبة القوى العاملة إلى عدد السكان الإجمالى حيث تصل إلى ٣٠٪ بينما تصل هذه النسبة فى الدول المتقدمة كاليابان ٥٠ ٪ ويترتب على ذلك بالنسبة إلى مجتمعنا المصرى زيادة نسبة المعالين إلى ٧٠٪ من عدد السكان، أى زيادة عدد الأفراد الذين يعولهم الفرد المنتج مما يؤدى إلى زيادة أعباء القوى العاملة المنتجة، بالتالى زيادة الموارد الموجهة إلى الاستهلاك واستنفاد قدر كبير من موارد الدولة فى تزويد المعالين بالغذاء وباقى الخدمات كالإسكان والصحة والتعليم وذلك على حساب الموارد الموجهة إلى الاستثمار مما يؤدى إلى انخفاض إمكانيات زيادة الإنتاج، والخيط الأول فى تصفية هذه المشكلة هو تحويل الكم السكانى إلى كيف وذلك لا يتم عشوائيا بل بتخطيط الموارد البشرية لتوفير فرص العمل المنتج لكل فرد قادر فى المجتمع حتى يزداد الإنتاج القومى وحتى تتم التعبئة القصوى للموارد البشرية وحتى يصبح الفرد إيجابيا لا يلجأ إلى التمرد الفردى بالهجرة إلى الخارج وحتى لا يركن ويعتمد كليا على الحكومة فى حل مشكلاته، وأيضًا حتى لا يظل السواد الأعظم من المواطنين معالين يعيشون على هامش التنمية لا يجنون من ثمارها إلا النذر اليسير بينما يقوم بالتنمية ٣٠٪ فقط من مجموع السكان.

حرية اختيار المهنة:

ومصر لديها قوى عاملة ـ ومعظمهم موظفون حكوميون ـ ليسوا أحرارًا فى اختيار المهنة أو نوع العمل الذى يريدونه، بل حسب ما تقذف بهم أهواء لجان توزيع القوى العاملة كمستخدمين فى دواوين الحكومة أو ما يتبعها من قطاع عام مترهل

اقتصاديا ووظيفيا، وهذه مشكلة.. كما أن مصر لديها أفراد مدربون تدريبًا عاليًا أكثر مما تستطيع استيعابه أو يفوق طاقتها على استخدامه فهى على سبيل المثال تمتلك عددًا كبيرًا من خريجى الجامعات لا تتمكن من أن توفر لهم فرص عمل منتج فتشجعهم على التحول إلى العمل فى التدريس بالمدارس أو العمل فى الدول العربية الأخرى التى تعانى من ندرة فى خريجى الجامعات...فجامعاتنا تخرج اعدادًا فادحة فى مجالات تخصص لا يشتد الطلب عليها على حساب مجالات أخرى تتطلب المزيد من القوى العاملة المعدة إعدادًا خاصا، فعلى سبيل المثال أنه بينما نعانى من فائض خريجى الجامعات نعانى فى الوقت ذاته من فقر مخيف فى الكوادر الفنية والإدارية وكذلك مستوى العمال الفنيين أهم عنصر فى هرم العمالة وهيكل القوى العاملة، مما ترتب عليه قيام خريجى الجامعات بأعمال فى مستوى أدنى وهم لم يؤهلوا له مما يؤدى إلى إهدار ما أنفق عليهم من أموال فى دراسات ذات طابع أكاديمى وذات كلفة عالية.. وهنا تأتى ضرورة ربط سياسات العمل وتخطيط القوى العاملة وسياسات التوظف بتطوير وتخطيط قطاع التعليم عاليه وأدناه.. ولقد أدت كل هذه العوامل والمتغيرات إلى اختلال هرم القوى العاملة فى مصر، فأصبحت القاعدة العريضة التى تتكون فى كل المجتمعات من المهنيين والحرفيين قاعدة هزيلة لا تتناسب مع القمة الكبيرة المكونة من خريجى الجامعات، وفى الوقت ذاته انكمش حجم المستوى الأوسط لهذا الهرم، وهو المستوى الإشرافى الذى يتكون من الفنيين الذين يقومون بدور رئيسى فى عملية الإنتاج.. وهكذا نجد أنفسنا ندور وندور لنرجع مرة أخرى أمام نقطة البداية الصحيحة وهى الاهتمام بتخطيط القوى العاملة على مواءمة حجم القوى العاملة المتاحة مع متطلبات التنمية وذلك عن طريق تحقيق التوازن بين الحجم الكلى للطلب على القوى العاملة والحجم الكلى للقوى العاملة المتاحة وما يمكن السماح بهجرته من القوى العاملة المصرية إلى الخارج ـ دون تخطيط وحسابات دقيقة ـ قد يؤدى إلى حدوث عجز فى بعض التخصصات والمهن لاسيما وأننا نلاحظ أن أهم الفئات العاملة التى تحتاج إليها حركة التنمية فى مصر هى نفسها التى تتجه إلى الهجرة خارج البلاد.

ثروة بشرية:

على الرغم من تزايد الاقتناع بأهمية القوى العاملة وضرورة أن تتحول هذه الموارد البشرية ـ بالتدريب والتعليم ـ إلى ثروة بشرية إلا أننا نولى اهتمامًا ـ عند رسم خطط التنمية ـ بعناصر الإنتاج الأخرى دون أن نبذل نفس القدر من الاهتمام والعناية بالعنصر البشرى رغم عدم مسايرته للاتجاهات المرغوبة للتنمية؛ ربما لأن ذلك يرجع إلى أن تخطيط القوى العاملة يتطلب فترة أطول مما يتطلبه تخطيط القطاعات والأنشطة الأخرى حتى يحقق النتائج المرجوة لأن بعض التخصصات يحتاج إعدادها إلى فترات طويلة ولارتباط ذلك أيضًا بخطط وسياسات التعليم.

إن العنصر البشرى فى مصر أقرب إلى كونه موردًا بشريا منه إلى ثروة بشرية وهذا يتطلب بالضرورة حصره وتحليله حتى يمكن تدريبه أو تعليمه تمهيدًا لتحويله ثروة بشرية وذلك بتشغيله فى وظائف مناسبة.. والسؤال المهم الآن هو.. ما هى وسائل وآليات إعادة توزيع استخدام القوى العاملة فى مصر؟ .. للإجابة على هذا السؤال نجد أنفسنا وجهًا لوجه مع تخطيط القوى العاملة وأهميته، ونعنى بذلك تحديد احتياجات خطة التنمية من الأيدى العاملة وفقًا للمهن والتخصصات المختلفة وحصر المتاح منها فى المجتمع كما ونوعًا، وذلك بفرض إعداد القوى العاملة تدريبًا وتعليمًا توجيهًا إلى مختلف قطاعات ووحدات النشاط الاقتصادى بحيث يتحقق تعادل الفرص منها مع الطلب عليها مما يجنب معه الاقتصاد القومى زيادة الأيدى العاملة عن احتياجات العمل كانتشار البطالة المقنعة أو الظاهرة، الأمر الذى ترتفع معه نفقات الإنتاج هذا من جهة، ومن جهة ثانية تجنب الآثار السلبية التى تنجم عن نقص الأيدى العاملة عن احتياجات العمل كعدم قدرة المجتمع على استغلال طاقاته الإنتاجية إلى أقصى حد ممكن.. هذا إلى جانب أن تخطيط القوى العاملة يصون ويحمى المجتمع مما قد يحدث من اختلال فى توزيع القوى العاملة على مختلف قطاعات الاقتصاد القومى إذ قد يترتب على غياب تخطيط القوى العاملة وجود فائض فى بعض التخصصات والمهن وعجز فى بعضها الآخر مما

يؤدى إلى تشغيل بعض أفراد القوى العاملة فى تخصصات لم يُعدُّوا ولم يؤهلوا لأدائها مما يترتب عليه انخفاض إنتاجيتهم.

التأثير فى اتجاهات التنمية:

إن مشكلات القوى العاملة فى مصر ناجمة عن عوامل العرض أكثر منها عن عوامل الطلب، فالطلب على القوى العاملة يقتضى تقدير الاحتياجات أو حصر القوى العاملة المتاحة فى المجتمع تمهيدًا لمعرفة الاحتياجات المستقبلية منها أو التنبؤ بالطلب عليها، ويكون تقدير هذه الاحتياجات على المستوى القومى أو القطاعى أو حتى على مستوى الوحدة على أن يتم ذلك على ضوء الأهداف والاستراتيجيات التى تتضمنها خطة التنمية، ومراعاة التغيرات التى تحدث فى مستوى التقدم الاقتصادى والتكنولوجيا المستخدمة ويجب كذلك أن ينصب اهتمام سلطات التخطيط عند تقدير احتياجات القوة العاملة على وضع الأهداف أكثر من عمل التنبؤات وذلك بغية التأثير فى اتجاهات التنمية وليس مجرد التنبؤ بالاتجاهات المستقبلية.. هذا بالنسبة إلى تقدير حجم الطلب على القوى العاملة، أما بالنسبة إلى جانب العرض - وهو الأكثر أهمية فى مصر كدولة متخلفة - فإنه يتمثل فى ذلك الجزء من المجموع الكلى للسكان الذى يمكن تشغيله فى النشاط الاقتصادى، فبعد تحديد العدد الكلى للسكان الذى يمكن تشغيله فى النشاط الاقتصادى يتم استبعاد الأفراد الذين تقل أعمارهم عن سن العمل (الأطفال) وكذلك الذين تزيد أعمارهم بعد سن العمل الجاد (الشيوخ) وكذلك العاجزين عن العمل لأى سبب، وبعبارة أخرى يتطلب معرفة العدد المتاح من قوة العمل دراسة الاتجاهات السكانية لمعرفة التركيب العمرى ومن ثم معرفة عدد أفراد القوى العاملة الذين يمكن تشغيلهم فى النشاط الاقتصادى. ويجب أن نؤكد فى هذا المجال إلى أن تحديد جانب عرض القوى العاملة لا يقتصر فقط على معرفة عدد أفرادها أو الكم فحسب، وإنما يتعدى ذلك ليشمل الإلمام بالهيكل الوظائفى لقوة العمل، الأمر الذى يساعد على معرفة الاحتياجات التعليمية والتدريبية ومن ثم

تطوير أجهزة التعليم والتدريب الملائمة باعتبار أن تخطيط التعليم أحد الآليات والوسائل التى يمكن أن تحقق التوازن المنشود بين عرض القوى العاملة وبين استخداماتها أو الطلب عليها.. ولما كانت هذه الوسيلة تنتج آثارها فى الأجل الطويل فإنه من الضرورى البحث عن وسائل وآليات أخرى أهمها سياسة الأجور أو ربط الأجر بالإنتاج والتى يراها البعض أداة طبيعية وناجحة لتوجيه وتوزيع القوى العاملة على القطاعات والأنشطة الاقتصادية وكإحدى الآليات لتحقيق كفاءة توزيع القوى العاملة على مختلف القطاعات والمهن علاوة على مالها من آثار على إنتاجية العمل وعلى المستوى العام للأسعار، وبعبارة أخرى فإن تخطيط القوى العاملة يتطلب رسم سياسة للأجور والحوافز تساعد على دفع العمل وتحقيق التوزيع المناسب للقوى العاملة والطلب عليها فى كل مهنة، وتتحقق كفاءة توزيع القوى العاملة إذا ما تحققت كفاءة توزيع الوظائف بين مختلف المهن وتحقيق كفاءة توزيع الوظائف داخل كل مهنة، مع الأخذ فى الاعتبار أن ارتفاع الأجور بنسبة تفوق نسبة الزيادة فى الإنتاجية يعنى زيادة الدخول بمعدل يفوق الزيادة فى معدل الانتاج مما يترتب عليه ارتفاع المستوى العام للأسعار وظهور ضغوط تضخمية.. وعلى كل فإن تخطيط القوى العاملة يستلزم تخطيط سياسة الأجور والحوافز والانتاجية ونسب كل منهما إلى قيمة العنصر البشرى والعمل دائمًا على أن تكون الزيادة فى الإنتاجية أكبر من الزيادة فى الأجور ولكن بنسب مخططة ومدروسة حتى لا تؤدى إلى تثبيط همم العاملين وفى الوقت ذاته إلى الحد من التضخم وآثاره، والملاحظ أن لنظام الأجور الحالى أثره الواضح على هيكل القوى العاملة فى الداخل؛ لأن معظم العناصر التى تتجه إلى الهجرة للعمل فى الخارج من العناصر الفنية الماهرة والتى تشعر بعدم كفاية الأجر الذى تحصل عليه فى الداخل مع الجهد الذى تبذله بل وعدم كفاية هذا الأجر لمواجهة المتطلبات الأساسية للحياة.

ربط الأجر بالإنتاج مستحيل:

وتسعى الدولة حاليًا لتطبيق مبدأ ربط الأجر بالإنتاج لضبط حركة الأجور والحوافز على المستوى القومى كأحد البدائل الممكنة فى هذا المجال إلا أن سياسة ربط الأجر بالإنتاج هى سياسة بعيدة المنال إن لم تكن مستحيلة فى مصر، لأن هذه السياسة تفترض كشرط رئيسى أن يكون قد تم تقييم الوظائف فى الدولة على أساس موضوعى.. فهل تم ذلك وتحقق؟ كما تتطلب أيضًا وجود سجلات منتظمة ومنظمة للإنتاج والمخزون والأجور.. فهل لدينا هذه المعلومات؟.. ونعنى بربط الأجر بالإنتاج أن يمنح العامل زيادة فى الأجر إذا زاد إنتاجه عن معدل محدد للإنتاج. وتفرض سياسة ربط الأجر بالإنتاج القيام بثلاث خطوات رئيسية بناء على فروض ثلاث، أولها: أنه من اليسير والممكن قياس إنتاج كل عامل على حدة وغالبًا ما يتعذر تمييز إنتاج العامل عن زملائه بسبب اشتراكهم جميعًا فى عمليات متكاملة ومن ثم يرتبط إنتاج كل عامل بإنتاج زملائه على الدوام، ويتطلب ذلك أيضًا تحديد المعدل الذى يمثل الحد الأدنى الذى يجب أن يحققه العامل قبل أن يستحق أى زيادة فى الأجر ويحدد هذا المعدل على أساس تاريخى ونمطى وعلى أساس إنتاج أحسن العمال ونتيجة دراسة أداء العامل ووضع معدلات الأداء. ثانيها: أن الجهد الذى يبذله كل عامل هو جهد مستقل لا يؤثر ولا يتأثر بالجهد الذى يبذله زملاؤه لأنه حتى تعذر ذلك تعذر فصل إنتاج العامل، ويحتاج ذلك إلى بيان عن إنتاج العامل الذى تحقق خلال المدة الزمنية التى سيحاسب عنها. ثالثها: أن ربط الأجر بالإنتاج لن يثير أى نوع من الحساسيات بين العمال الذين لم تمكنهم الظروف من الحصول على زيادة فى الدخل ولو كانت هذه الزيادة ترجع أساسًا إلى زيادة الجهد الذى يبذله كل منهم، وهنا تثار عملية حساب معدل الزيادة فى الأجر الذى ستمنح للعامل، ذلك أنه ما دام هناك حد أدنى للأجر مضمون للعامل بحكم القانون فإن تكلفة العامل بالنسبة لكل وحدة من الناتج لابد أن تنخفض مع كل زيادة فى إنتاجه، وما دامت الوحدة الإنتاجية تستفيد من وراء التغيير فى إنتاج العامل فإن المنطق يفرض

تشجيع العامل على تحقيق هذه الفائدة عن طريق زيادة أجره كلما زاد إنتاجه.. ورغم منطقية ربط الأجر بالإنتاج إلا أن هناك معوقات فنية وإدارية، بل وربما اجتماعية وسياسية تحول دون تطبيقه بفاعلية، حتى يحقق الأثر المرغوب.

عودة العمالة المصرية:

هذه هى بعض الآليات والوسائل التى يمكن استخدامها لإحكام وضبط إعادة تنظيم استخدام القوى العاملة فى مصر والتى أصبحت مطلبًا حياتيا بعد عودة المصريين من الخارج وتتلخص هذه الآليات فى الآتى:

● ترقية أساليب التخطيط الاقتصادى الشامل ليتضمن حل مشكلة البطالة أو الحد منها عن طريق تخطيط القوى العاملة لخلق فرص العمل المنتج لجميع المواطنين الذين هم فى سن العمل، وليتضمن أيضًا التوازن فى توزيع هيكل القوى العاملة فى مصر بين قطاعات الاقتصاد القومى بما يؤدى إلى التوازن والتناسب بين إنتاجية القطاعات الاقتصادية والاستثمارات الموجهة لكل قطاع.

● استيعاب الأيدى العاملة المصرية العائدة من الخارج فى فرص عمل منتجة وذلك عن طريق التدريب والتدريب التحويلى؛ وذلك فى نطاق معرفة كاملة للهيكل الحالى للقوى العاملة فى مصر، ذلك لأنه إذا أرادت الدولة تنمية مواردها البشرية فلن يتحقق لها ذلك على الوجه الصحيح إلا إذا قامت أو لا بحصر مواردها البشرية حتى يكون هناك تناسق بين الأهداف المرجوة والإمكانات المتاحة، وحتى تحولها من موارد كامنة إلي موارد مؤكدة. ومن طاقة عاطلة إلى قوة منتجة.. إن التنمية تتطلب حكومة قوية تعرف كيف تستخرج طاقات الأفراد وكيف توزع هذه الطاقات ذلك لأن تعبئة الموارد البشرية يجب أن يمثل مكان الصدارة والسيادة على ما عداه لأنها هى التى ستحول الحياة الراكدة فى المجتمع التقليدى إلى شىء حى متحرك بدلا من أن يكونوا كتلة عاطلة جامدة وليستطيع المواطنون أن يتسلقوا المرتقى الصعب ونعنى به التنمية.. هذه هى بعض الآليات التى تعيننا على أن نعدل هرم

القوى العاملة بعد أن ظل ـ ولا يزال ـ مقلوبًا منذ زمن طال مداه... وحتى نتمكن بعد ذلك وقبله من علاج الركود الاقتصادى.

النموذج اليابانى:

كثيرًا ما يحار الفهم فى تفسير الظاهرة اليابانية بل إن البعض حينما عجزوا عن إدراكها أطلقوا عليها اصطلاح « المعجزة اليابانية» ولعل ذلك يعد هروبًا، إذ أن إخضاع المعجزة لمنطلق الواقع يعد أمرًا محفوفًا بالصعاب بل ومستحيلاً، ذلك أنه ما دامت المعجزة هى أمر خارق فلا يتصور عقلاً أن يستجيب للمنطق العلمى.. ولذا فإن محاولتى هنا هى مجرد محاولة للعثور على مفتاح للكشف عن الذات اليابانية؛ ذلك لأننا فى مصر طالما حاولنا الاهتمام بالنموذج اليابانى للتنمية بغية الاقتداء به وتمثله كوصفة للحاق بركب التقدم.. وهنا يمكن أن نوجه تحذيرًا أوليا وهو أنه من الطبيعى أن توجد فروق بين البلدين واختلافات من النواحى الجغرافية والتاريخية والتركيب الاجتماعى والبيئى والنظام السياسى وعوامل الضبط الاجتماعى من قيم ومعتقدات واعتبارات الأمن القومى ومن ثَمَّ فإن النموذج اليابانى لا يمكن استعارته بحذافيره لتطبيقه آليًا على مصر؛ لأن اليابان ليست مصر أو العكس. إلا أنه بالرغم من كل ذلك فإن هذا لا يمنع النظر فى النموذج اليابانى فى التنمية والاستفادة منه فى بعض جوانبه.

وإلى جانب عوامل الجغرافيا السياسية توجد أيضًا سياسة العزلة القومية التى تبنتها اليابان ابتداء من النصف الأول من القرن السابع عشر ولمدة قرنين ونصف قرن من الزمان.. وقد ترتب على سياسة العزلة عدم استيراد السلع من الخارج وأصبح على الفلاحين واجب الكد لسد احتياجات ٣٠ مليونًا من اليابانيين، ذلك لأن أى انخفاض فى المحصول معناه أن جانبًا من الشعب اليابانى سيموت جوعًا، كما وجد الإقطاعيون أن عليهم زيادة دخلهم من موارد أخرى إلى جانب الزراعة فأقاموا صناعات صغيرة، وأصبحت العشائر الإقطاعية أشبه بالمؤسسات، ويجب أن نشير

إلى أن الخوف من الجوع وحده لا يكفى لكى يكون الفرد مجتهدًا. أما بالنسبة لليابان فإن الظروف التاريخية والموضوعية أدت إلى تكوين الأساس الذى أصبح قيمة يابانية وهى «الاجتهاد المنظم» هذا إلى جانب أن العدالة والوطنية أو القضية الكبرى لها معنى واحد وأن الشخص الذى يكرس حياته للوطن لابد أن يكون رجلاً فاضلاً وجديرًا بالاحترام.

الاعتماد على الذات:

ولقد خلق اليابانيون منذ ذلك الحين أسطورة ترمز إلى حب الوطن والاعتماد على الذات والتركيز على العمل كقيمة، وترفض سياسة الاعتماد على الغير.. تقول القصة أن «كينجيرو نينوميا» رجل يابانى ولد فى نهاية القرن الثامن عشر وتوفى قبيل بدء عصر الميجى سنة ١٨٦٧، نشأ فى عائلة ثرية من أب يمتلك بعض المزارع، ولما بلغ الرابعة من عمره حدث فيضان هائل أغرق ممتلكات أسرته، وعقب هذه الكارثة توفى والده كمدًا، وهكذا وجد نفسه وهو فى العاشرة من عمره وأخوته أيضًا بلا مورد رزق، ولم يكن أمامهم خيار سوى الالتجاء إلى الأقارب لمعونتهم، ولكن «كينجيرو» رفض الاستسلام لهذا المصير وعزم على أن يعتمد على الذات وأن يشق طريقه فى الحياة وأن يتولى هو بنفسه لمَّ شمل أسرته.. ولتحقيق هذا الهدف صمم على التغلب على كل ما يواجهه من صعاب، فأخذ يجدُّ فى العمل إلى جانب الدراسة والتعليم معتمدًا فى كل ذلك على جهوده الذاتية وكان معروفًا عنه أنه يقرأ كتابًا حتى أثناء سيره على قدميه حاملاً فوق ظهره «جوالا» يضع فيه بعض الأخشاب لغرض التدفئة، يبيعها لكى يعول نفسه، ولم يكتف بتحقيق لمِّ شمل أسرته فقط وإنما بدأ يسهم فى إعادة بناء بعض القرى لرفع المعاناة عن الشعب اليابانى وكان يقول دائمًا: إن الأشياء الصغيرة إذا جمعت سويا تصبح شيئًا كبيرًا، وأنه إذا أصابك اليأس أو ركنت إلى الكسل فلن تصل إلى الهدف.. وهكذا فالحركة بركة وحل المشكلة الاقتصادية لا يتأتى إلا أن يكون فى نطاق العمل وزيادة الإنتاج.. ومن يزر المدارس الإبتدائية فى اليابان يجد تمثال «كينجيرو» ليذكر التلاميذ بقصة

كفاحه وليكون قدوة لهم وليغرس فى نفوسهم قيمة حب العمل والنشاط لينشأوا منذ صغرهم على هذه العادة، والغريب أن اليابانيين أصبحوا الآن مجالاً للتندر من جانب الدول الغربية حين يميل الميزان التجارى لصالح اليابان فإنهم يصفون اليابانيين بأنهم «مدمنو عمل».

ولما تسلم «الميجى» الحكم سنة ١٨٦٧ كان ذلك إيذانًا بدفن سياسة العزلة إلى الأبد، وانتهج «الميجى» سياسة خارجية تقوم على أساس أن مقاومة النفوذ الغربى تحتاج إلى مزيد من الواقعية فبدأ الاتصال بالغرب والتعامل معه كوسيلة للتقدم مع العمل على إشاعة الروح القومية اليابانية، وبعبارة أخرى احترام التكنولوجيا الغربية التى كانت سبب التفوق العسكرى الساحق للغرب. وفكر اليابانيون فى المصادر العلمية لهذا التفوق ينهلون منها سعيًا لبلوغ قوة مساوية للقوة الغربية وإن ظل اليابانيون على كرههم للقيم الغربية وتمسكهم بالقيم اليابانية.. وكان إصلاح «الميجى» سنة ١٨٦٨ يتضمن ؟ «يجب السعى لتحصيل العلم من شتى أنحاء العالم» وفى سنة ١٨٧٢ التى تعتبر منعطفًا هامًا فى التعليم فى اليابان حيث صدر «الجاكوسى» أو نظام التعليم الذى تبنى شعار « الحضارة والتثقيف» والذى أشار إلى المثل الأعلى للتعليم باعتباره تعليمًا للناس أجمعين.. وواكب حركة التعليم حركة الإصلاح الزراعى وحركة التصنيع التى لم تكن هينة، ذلك لأن طبقة التجار لم تكن مستعدة للتحول إلى الصناعة، ولذا أخذت الدولة زمام المبادرة فوضعت برنامجًا للتصنيع. وكافحت الهالة التى أسبغت فى الماضى على النشاط التجارى وأعلنت التوظيف فى الصناعة واجبًا وطنيا مما دفع كثيرًا من اليابانيين إلى تقديم التضحيات اللازمة لعملية التنمية.

وبخروج اليابان منتصرة فى الحرب العالمية الأولى كانت قد كتب لها التحول من مجتمع زراعى فقير ومتخلف إلى مجتمع صناعى متقدم. وهكذا نتحصل على سر النموذج اليابانى فى التنمية حتى قبيل الحرب العالمية الثانية، وهو أن القوة الاقتصادية للمجتمع اليابانى تقوم على أساس تمثل تكنولوجيا الغرب وتجربته

وأقلمتها وتكييفها وفقًا للثقافة اليابانية، وتمثل القوى المحركة لهذه العملية دولة توجه وشعب لديه أهلية خارقة للخلق فى إطار الوحدة والنظام.

ودخلت اليابان الحرب العالمية الثانية وفرض عليها الاستسلام فى أغسطس سنة ١٩٤٥، وأصبح على اليابان شعبًا وحكومة أن يتقبلوا لأول مرة فى تاريخهم وضع الأمة المغلوبة وأن تبدأ مرة أخرى من الصفر. واستطاعت أن تحقق المعجزة وتصبح ثانى دولة متقدمة فى العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية ورغم أن مساحة اليابان لا تتعدى ثلث مساحة مصر وسكان اليابان يبلغون حوالى ثلاثة أمثال سكان مصر «١١٠ ملايين نسمة» وهى تحتل المرتبة السادسة فى العالم من حيث تعداد السكان. ورغم افتقارها إلى الموارد الطبيعية اللازمة لدعم اقتصادها إلا أنها نجحت فى تحقيق أعلى مستويات النمو بفضل ثروتها البشرية المتعلمة والمبتكرة والمجددة وبفضل تحقيق أعلى معدل من الادخار فى العالم كان يتحول بدوره إلى استثمار فى القطاع الإنتاجى.. وقبل كل ذلك وبعده حققت اليابان تقدمها وتنميتها بفضل طاقة معنوية خلاقة هى إرادة التنمية والتغيير.

البعد الاقتصادى للأمن القومى

فى خطاب الرئيس محمد حسنى مبارك فى افتتاح الدورة البرلمانية وفى الاجتماع المشترك لمجلس الشعب والشورى كانت العقدة الاقتصادية وحلولها المقترحة هى مركز الاهتمام لخطاب الرئيس، حيث حدد الرئيس بوضوح لا تخطئه العين البعث الاقتصادى للأمن القومى المصرى ومحاولات العبث التى تحاول أن تجعل من العقدة الاقتصادية المصرية مصدر تهديد لهذا الأمن.. والحقيقة أن ظاهرة الأمن القومى مازالت غامضة ذلك لأنها وليدة ظاهرة أشد غموضًا وهى ظاهرة المصلحة الوطنية وإن كان ليس مرادفًا لها كما أن القوة تعد أحد العناصر الرئيسة للأمن القومى وإن ارتبط مفهوم الأمن القومى حتى وقت قريب بالمقدرة الدفاعية للدولة، ويعد الاستقرار أحد الشروط الموضوعية التى تسبق تحقيق الأمن وبعبارة أخرى فإن

مفهوم الأمن القومى فى تطوره المعاصر لم يعد يقتصر نطاقة على البعد أو المقوم العسكرى الاستراتيجي الذى يسعى إلى تحقيق النظام والتوازن، ولكنه اتسع ليشمل الوظائف الاقتصادية والاجتماعية للدولة والمجتمع وإن شئت فقل المقومات الرئيسية والقضايا الهامة المتعلقة بقدرات وإمكانات الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.. ولعل هذا ما يعبر عن تنوع وتعدد مصادر الخطر أو مصادر تهديد الأمن القومى سواء كانت تلك المصادر داخلية أو خارجية، رئيسية أم ثانوية، ولاشك أن وضع سياسة مصر لمواجهة مصادر التهديد ونجاح هذه السياسة يرتبط بقدرة المجتمع على مواجهة مصادر التهديد وتتوقف هذه القدرة على عنصرين، أولهما: كيفية إدراك صانع القرار لمصدر التهديد. ثانيهما: تحديد الأولويات الوطنية التى تتطلب استراتيجية وقائية ودفاعية تتضمن القيم والخطط والسياسيات والأهداف والتطلعات التى يجب حمايتها والدفاع عنها ضد التهديدات المتنوعة التى تواجه المجتمع.. وبعبارة أخرى إن النظرة الحديثة لظاهرة الأمن القومى ترى أن المعنى التقليدى للأمن وهو الدفاع وتعزيز القدرات القتالية لم يعد كافيًا لتحقيق الأمن القومى، بل لابد أن يكتسب إلى جانب المضمون العسكرى ـ بل ويسبقه ـ مضمونًا إجتماعيا وإقتصاديا ومن ثم فإنه يمكن القول أن النظرة الحديثة للأمن القومى تدخل فى اعتبارها بل فى مركز اهتمامها خاصة فى الدول النامية ظروف الحياة المادية والنفسية والتنمية القومية الشاملة ومن ثم فى وضع الدولة النامية لسياسة الأمن القومى لا يمكن أن تتجاهل المصادر أو المدخلات والموارد والطاقات الداخلية لبناء أمنها القومى وهذا يرتبط ارتباطًا وثيقًا بكفاءة وقدرة النظام السياسى اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، أى مدى قدرة النظام على الاستجابة لمتطلبات العصر، خاصة طموح المواطن المصرى نحو الديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

التنمية هى جوهر الأمن القومى:

الأمن هو مرادف للتنمية ذلك لأنه بغياب التنمية فلا مجال للحديث عن الأمن هذا هو تعريف «روبرت ماكنمارا» لجوهر الأمن الذى يرى بصراحة ـ وهو وزير

الدفاع الأمريكى السابق - أن الدفاع ليس هو الأمن بل إن الأمن يعنى التنمية. وهكذا نجد أنفسنا فى قلب دائرة الاتجاه الاقتصادى أو الرؤية الاقتصادية للأمن القومى والتى تجعل مركز اهتمامها قضية تدفق الموارد الاقتصادية الحيوية، وبعبارة أخرى فإن الأمن يعنى «غياب التهديدات بالحرمان الشديد من الرفاهية الاقتصادية» ومن ثم فإن السيادة الاقتصادية هى جوهر الأمن القومى، وتعنى القدرة فى التحكم فى معظم أدوات السياسة الاقتصادية وبالتالى فإن أى تهديد لقدرة الدولة على التأثير فى هيكلها الاقتصادى إنما هو تهديد للأمن القوى، كما أن النفقات العسكرية - وفقًا لهذا الاتجاه - لا تعد عبئًا على الاقتصاد القومى أو تشكل إهدارًا للموارد الاقتصادية للمجتمع بل إنها تغذى شرايين الاقتصاد القومى فهى نفقات لها وجها الإيجابى بما تدخله من تطور تكنولوجى وتوفير فرص عمل منتج. فالبعد الاقتصادى وما يرتبط به من قدرة النظام على تحقيق الرفاهية للمواطنين فى صورة تحسن ظروف معيشتهم المادية والنفسية ذلك أن المدرسة السلوكية تقدم لنا قانونًا عمليا يربط بين درجة العنف وازدياد درجة الحرمان أو اتساع الفجوة بين إشباع الحاجات الاجتماعية وتكوين تلك الحاجات مما يؤدى إلى زيادة درجة الإحباط الاجتماعى وبالتالى يؤدى إلى التطرف ثم العنف.. وهذه الظاهرة تشكل تهديدًا للأمن القومى ولذا فإنه من الضرورى أن يواكب التنمية الاقتصادية وتحسين ظروف المعيشة ومنح المواطن حق المشاركة السياسية أو مزيد من الحرية والديمقراطية.

والبعد السياسى أيضًا:

ومهما يكن من أمر فإن البعد السياسى للأمن هو الحرية والديمقراطية كقيمة ترتبط باحترام وجود الإنسان وقدراته وحقه الطبيعى فى التعبير والمشاركة فى العملية السياسية والقرار السياسى وحق المعارضة والنقد، فإن البعد الاقتصادى للأمن القومى يتمحور حول مضاعفة كل من القدرة الإنتاجية والقدرة التوزيعية للنظام السياسى على مستويات ثلاثة:

المستوى الوطنى: ويعنى قدرة النظام على رفع مستوى المعيشة وقدرته على إعادة تشكيل الخريطة الطبقية للمجتمع المصرى كلما إختل التوازن الداخلى.

وعلى المستوى القومى: فإن قدرة النظام تتحدد بتنمية الاتجاهات الإندماجية والتكاملية بين مصر ومحيطها العربى، أما المستوى الدولى فإن قدرة النظام هنا تتحدد بمدى الحرية أو التبعية للنظام الاقتصادى الدولى وبمدى وفرة أو ندرة الاستثمارات من العملات الصعبة.. إن الهدف الرئيسى من المقوم الاقتصادى للأمن القومى هو زيادة إمكانيات النظام على مواجهة الخطر الخارجى سواء تمثل هذا الخطر فى التهديد بالضغط الاقتصادى، أو ممارسة هذا الضغط بالفعل. وكذلك ربط المواطن بالوطن من خلال تحسين ظروف معيشته حتى يشعر بالولاء للوطن وأنه له نصيب عادل فى خيرات وطنه وبلده. ولاشك أن عدم قدرة النظام على تحقيق ذلك يؤدى إلى خلق الظروف الموضوعية التى تدفع إلى التبعية، كما أن غياب القدرة التوزيعية للنظام يزيد درجة الإحباط الوطنى ومن ثم يؤدى إلى العنف ويغذى المصادر الثانوية لتصبح عنصر اضطراب حقيقى يهدد الأمن القومى.. ومن هنا يمكن القول أن الأمن الاقتصادى كهدف استراتيجى للدولة وأحد عناصر الأمن القومى يصبح واضحًا للعيان حينما تفضل الدولة ـ أى دولة ـ بصورة واضحة عدم الكفاءة الاقتصادية على الرضوخ للضغط الاقتصادى من الخارج، وهذه هى الوظيفة الاقتصادية للأمن القومى والتنمية ولا سواها: لأن الفقر والحرمان والتخلف ومن ثم قضايا الغذاء والحاجات الأساسية هى أهم عنصر فى تحقيق الاستقرار فى الدول المتخلفة والمتقدمة على السواء، فكلما تقدمت الدولة فى تحقيق التنمية كلما تقدم الأمن القومى، ولذا فكلما استطاعت الدولة أن تنظم استخدام مواردها المادية والبشرية لكى تشبع وتسد حاجات المجتمع وتطلعات المواطنين غير المحدودة وكلما استطاعت الدولة أن تحقق التعايش السلمى وتوفق بين المطالب المتعارضة والمتناقضة على الموارد المحدودة كلما ازدادت قدرتها على مقاومة الإخلال بالأمن القومى والعنف وزادت قدرتها على مواجهة مصادر تهديد أمنها القومى ولقد وعت

القيادة السياسية فى مصر أن المشكلة الاقتصادية المعقدة هى أن أخطر مصادر التهديد للوجود المصرى إن لم تكن المصدر الرئيسى للتهديد، ومن ثم أدركت القيادة السياسية أيضًا أن العقدة الاقتصادية هى أهم القضايا إلحاحًا وحيوية فى الوقت الراهن.. وعلى ضوء هذه الحقائق العلمية نستعرض رؤية الرئيس مبارك الاقتصادية للأمن المصرى على ضوء القراءة المتفكرة لما يحمله هذا الخطاب من حقائق ومعان.

الأمن القومى يتفوق على ما عداه:

يقول الرئيس مبارك: «أن مصر وأمانها فوق كل اعتبار ولن يستحق المصرية من لا يدفع عن مصر كل الأخطار»، ويقول مبارك..« إننا نواجه موقف لا يحتمل أى استخفاف بالمسئولية القومية، موقف تسيطر فيه أزمة عالمية عاتية وتعانى منه كل دولة على ظهر الأرض.. إننى أعرف جميع خيوط اللعبة ولا أغالى فى تجسيم الأمور فكلٌ متصل بحقائق الاقتصاد العالمى واقتصاد الدول النامية بصفة خاصة يعرف تمامًا شتى جوانب المشكلة ويقدر خطورتها إذا لم تواجه بالعمل الشاق والإرادة الواحدة وإذا لم تتجرد الساحة السياسية من المناورات والمزايدات التى تعبث بكل المقدرات». «إننا لا ندخر جهدًا فى سبيل إحياء جهود السلام الشامل فى الشرق الأوسط من منطلق إيماننا بأن التوصل إلى اتفاق سلام شامل وعادل هو الطريق الوحيد الذى يؤدى إلى تحقيق التعايش بين إسرائيل وجميع الشعوب العربية بما فيه الشعب الفلسطينى الشقيق وكسر الحلقة المفرغة للعنف والتخريب والتطرف ويتيح لكافة الأطراف أن تتفرغ لمواجهة التحديات الأساسية التى تقابلها وفى مقدمتها تحديات التنمية وتطوير وسائل الإنتاج ورفع مستوى الخدمات واستيعاب التكنولوجيا الحديثة فى شتى نواحى الحياة.

الطريق الصحيح إلى الإنجاز:

ثم يحدد الرئيس مبارك ضوابط حركة المجتمع المصرى فى المجال الاقتصادى بقوله: «إن حاضرنا قد أثبت وجوده رغم كل العوامل الخارجية العاتية

التى هزت المقاييس فى دول عديدة تنعم بموارد هائلة، إننا لا نقف جامدين لقد إقتحمنا وحققنا الكثير ومهما كان الطريق طويلاً فإن الطريق الصحيح الذى يحكم خطواتنا إليه الجدية والطهارة والثقة فى المستقبل.. إنه الطريق الصحيح إلى الإنجاز الذى حقق ويحقق لمشروعاتنا البنية الأساسية، فلا مشروع بغير طاقة، ولا إنتاج بغير طرق ومواصلات، ولا حياة للمواطنين بغير مرافق أساسية وخدمات.. كفى الشعب ما عاناه من تراكم العجز الذى وصل إلى مرحلة الشلل مع تراكم الشعارات، إننا نبذل كل العرق رغم مشاكل التركة الثقيلة لكى نحول الأحلام إلى حقائق.. وليس من شك فى أن الموقف العام مع كل الجهود التى بذلت لا يزال يتطلب تحقيق معدلات أكبر من الإنجاز والتقدم فى المجالات الأساسية التى تتصل مباشرة بمصالح الشعب حتى تنطلق كل الطاقات إلى أقصى مداها وحتى تسير بخطى أوسع وأسرع فى بنائنا الوطنى الاقتصادى والاجتماعيم.. ومنذ بعد هذا التحريض غير المسئول على الإضراب فى مواقع الانتاج والخدمات وكأننا قد ولنا إلى مرحلة الرفاهية الاقتصادية وكأننا أصبحنا دولة صناعية كبرى وكأننا لسنا من بلدان العالم الثالث التى تعانى من مشاكل طاحنة وتحفر فى الصخر وهى تدير عملية التنمية والتطوير.. إن بناء مصر فى حاجة إلى كل دقيقة ضائعة وإلى كل حبة عرق مهدرة، فهل تريد هذه الأصوات لاقتصاد مصر أن يصيبه الشلل والفوضى؟.. أقول لكل اللاعبين بالنار الجانحين إلى تطرف ظاهر أو مستتر بالفعل أو الكلة اللاهية عما نواجهة من مشكلات إقتصادية وإجتماعية عارمة قفوا مكانكم».

العقدة الاقتصادية.. والحل:

لقد عرض الرئيس حقائق الوضع الاقتصادى لتكون الصورة واضحة أمام الشعب، فقال الرئيس: «لم نُخْفِ على أحد أننا نعايش أيامًا صعبة بل بالغة الصعوبة بسبب حلول أقساط الديون وفوائدها فى وقت انخفضت فيه موارد العملة الأجنبية نتيجة انهيار أسعار البترول العالمية وتأثير ذلك على تحويلات المصريين فى الخارج وبخاصة بعد أن بدأت بعض الدول العربية تقلص كثيرًا من حجم عمالتها. والإجماع منعقد أنه لا حل

أمامنا سوى زيادة الإنتاج الزراعى والصناعى والسير فى بناء الاعتماد على النفس وتطوير الخدمات ويواكب ذلك مواجهة مشكلة الأسعار والأجور». ثم يعرض الرئيس لما أنجز وما هو فى طريقه إلى الإنجاز لتصحيح المسار الاقتصادى وخاصة مشكلة الديون الخارجية فيقول: «بالنسبة لمشكلة الديون فإن اتصالاتنا الدولية مستمرة ونشطة مع المنظمات الدولية وحكومات الدول المانحة للقروض للوصول إلى اتفاق على جدولة الديون ليعطينا فرصة الاستمرار فى مشروعات التنمية مع السداد فى المواعيد المحددة وقد لجأت دول عديدة غيرنا إلى وقف مشروعات التنمية ولكننا مستمرون ولن نتوقف.. وقد نفذت الحكومة والتزمت بالنسبة لضبط الاقتراض من الخارج وتقييده، فلا يدار مشروع يعتمد على قرض خارجى إلا إذا التزم المشروع بسداد هذا القرض فيما عدا طبعًا المشروعات الضرورية التى ليس لها عائد كالصرف الصحى ومحطات الكهرباء والمياه وغيرها من البنية الأساسية، ولا اتفاقية قرض تعقد بواسطة مكاتب استشارية إلا لأعمال تفرضها الضرورة القصوى.. لقد قامت مصر بجهد مكثف فى الأشهر الماضية بهدف تهيئة الظروف المواتية لتعزيز جهود التنمية والتغلب على الصعوبات التى تواجهها مصر وهى تطبق برنامجًا متكاملاً للإصلاح الاقتصادى فى وقت انخفضت فيه مواردها من النقد الأجنبى.. إننا لا نبغى أن نتحلل من مسئوليتنا تجاه الدول الأخرى أو نلقى العبء على غيرنا، كما أننا لا نقبل أن تتدخل أى جهة أو هيئة أجنبية فى توجيه سياستنا الاقتصادية واتخاذ القرارات التى يتطلبها تنفيذها. فتلك أمور نتمسك فيها بسيادتنا وحريتنا الكاملة فى الاختيار ولابد أن يكون القرار نابعًا من رؤيتنا للمصلحة الوطنية ومصالح الشعب الذى منحنا ثقته بغير حدود وفوضنا فى تمثيله والذود عن حقوقه والتعبير عن طموحاته وآماله وأمانيه.. ولقد أجريت عدة اتصالات مع مجموعة من رؤساء الدول والحكومات المعنية أساسًا بهذه الأمور وقامت أجهزة الدولة بمتابعة هذه الاتصالات وفق خطة منسقة على مدى الأشهر الثلاثة الماضية وانعقدت فى الشهر الماضى جلسات فى بعض المؤسسات الدولية أعربت فيها الدول الصديقة عن تأييدها لمصر فى سعيها للتغلب على المصاعب الاقتصادية التى تواجهها بصفة مؤقتة دون وقف

برنامج التنمية طبقًا للخطة الخمسية.. ونحن ننتظر أن تفى الدول الأخرى بوعودها بعد استكمال المباحثات الجارية فى هذا الشأن حتى نتمكن من الوصول إلى صيغة مقبولة للإسهام الدولى فى مساعدة برنامج الإصلاح الاقتصادى فى مصر.

المتغيرات الأساسية للسياسة الاقتصادية:

أكد الرئيس مبارك على عدة متغيرات حاكمة لسياسة الإصلاح الاقتصادى الشامل وقد لخصها الرئيس فى الآتى:

أولاً: الإدارة العلمية السليمة مع توافر أجهزة الإحصاء الدقيقة، فالمشكلة الأولى فى دولاب العمل فى القطاعات الحكومية وغيرها هى افتقاد الإدارة الجيدة المتطورة التى تضمن اتخاذ القرار على أساس سليم وزيادة الإنتاج وتحسين الخدمات والاستجابة العاجلة لحاجات المواطنين ومصالحهم».

ثانيًا: التخطيط المتكامل لكى ننتج كل ما نستهلكه بقدر الإمكان فالواردات السلعية يصل حجمها إلى ٩ آلاف مليون دولار.. فى حين أن الصادرات السلعية بما فيها البترول لا تتجاوز ٤ آلاف مليون دولار.. وسد هذه الفجوة هدف أساسى.

ثالثًا: إن حاجتنا ماسة إلى مصادر بديلة لنضوب الطاقة.

رابعًا: أن المعيار الأساسى للخطة الخمسية المقبلة هو ارتفاع المعدلات مع استخدام الخامات المحلية، وعلينا أن نعيد النظر فى القدرات الفردية على الإنتاج ومعدلات الأداء حتى نستطيع أن نربط الأسعار بالأجور، ويجب أن نضع فى الاعتبار أن قواعد الإنتاج الوطنى فى القطاعين العام الخاص لا تزال عاجزة عن توفير كل احتياجات المواطنين من السلع، كما أننا لم نصل إلى إنتاج المستلزمات اللازمة لقواعد الإنتاج إلا فى نطاق محدود وحجم إنتاجنا الاستثمارى لا يزال أقل من المعدلات العالمية والمشروعات التى تنفذ فى الخارج فيما بين عامين إلى أربعة أعوام تنفذ فى مصر فيما بين ٤إلى ٦ أعوام... لماذا؟».

بالنسبة للإنتاج والاستثمارات وهذا موضوع متشعب ومتداخل مرتبط

بالقطاعين العام والخاص كما أنه مرتبط بإنماء الصناعة الوطنية والقضاء التدريجى على الخلل بين الاستيراد والتصدير وليس من المعقول أن ننهض اقتصاديا فى الداخل وواردانا هى ضعف صادراتنا. وبالنسبة للتصدير تقرر إلغاء جميع العقبات أمام المصدرين. كما طالب الرئيس مبارك الوزارة بعلاج فورى وحاسم لمشكلة المخزون الراكد فى بعض القطاعات؛ لأنه يشكل عبئًا على اقتصادنا وأرجو أن تشطب كلمة مخزون راكد تمامًا قبل نهاية السنة الحالية.. ولاشك أن هناك مواجهة لموضوع الشركات الخاسرة فى القطاع العام وقد أصبح عدد هذه الشركات فى تناقص مستمر ولكنها فى ظل الأوضاع الاقتصادية الراهنة فى سباق صعب مع الزمن، لذلك فإننى أطالب الحكومة أيضًا بأن تتقدم إلى مجلسكم الموقر بخطة متكاملة وبالتزام بتحديد زمنى لا يتجاوز العامين على أقصى تقدير بحيث تعمل جميع شركات القطاع العام بالأسلوب الاقتصادى السليم وبغير خسارة بل لابد من تحقيق ربح حقيقى يتيح لهذه الشركات أن تتوسع وتطور نظام الإنتاج فيها.

الأمن الغذائى والأمن الإسكانى:

وتحدث الرئيس عن الحاجات الأساسية للإنسان المصرى وفى مقدمتها الغذاء والإسكان، وأهمية إشباع هذه الحاجات لأنها ترتبط بجوهر الأمن القومى لمصر وهى التنمية، فيقول فى هذا المجال.«لست أتصور أن تبقى مشكلة الفاقد من الإنتاج وخاصة فى مجال الزراعة بدون حلول حاسمة وهى مشكلة لا يتجاوز عُمرها ٣٠ عامًا ولابد من مواجهة حاسمة لها يشارك فيها مجلس الشعب فليس من المعقول أن نبذل كل هذا الجهد لزيادة الإنتاج الزراعى للوفاء بحاجة الاستهلاك المحلى وتحقيق فائض للتصدير ثم يضيع جزء من إنتاجنا هباء بسبب القصور فى عمليات النقل والتعبئة، وبالنسبة لغذاء الشعب فإن الالتزام بزيادة الرقعة الزراعية ١٠٠ ألف فدان كل عام على الأقل هو أمر بالغ الجدية وإذا كانت نتائج التوسع الرئيسى فى الزراعة تبشر بخير كبير فإن استصلاح الأراضى أمر يجب أن يخضع

لخطة شاملة متكاملة.. إن هذا التوسع اللازم يوفر مزيدًا من الإنتاج كما يوفر فرص عمل جديدة للشباب ونحن نريد للخريجين من الجامعات والمعاهد التوجه إلى عمل منتج يوفر البيت والدخل المناسب بدلاً من بطالة مقنعة فى وظائف الحكومة التى تضخمت إلى درجة مفزعة ليس لها مثيل فى دولة فى مثل ظروفنا ومجال هذا هو الأرض الجديدة.. ومن جهة أخرى فإن علينا أن نتوسع فى إنتاج الأعلاف غير التقليدية التي تقوم على بقايا المحاصيل الحقلية فليس الحل لأزمة إنتاج الدواجن هى استيرادها من الخارج بل لابد من أن نوفر لهذا الإنتاج المحلى الذى أقبلت عليه أعداد ضخمة من المواطنين كل الفرص وإذا كنا نطالب الجماهير بالحد من استهلاكها فى اللحوم فعلينا أن نوفر البديل بالسعر المناسب وهذا أمر يرتبط بموضوع الثروة السمكية بتحقيق الاكتفاء الذاتى بقدر المستطاع.

مصادر تهديد التنمية .. جوهر الأمن القومى :

لم يقتصر خطاب الرئيس على عرض المتغيرات الاقتصادية الحاكمة لأمننا القومى بل تعرض أيضًا للمتغيرات السلبية التى تشكل تهديدًا مباشرًا أو على الأقل مصادر لتهديد خطة التنمية الجوهر الأساس ومركز اهتمام أمننا القومى، ويقول الرئيس مبارك فى هذا الصدد: «إن التقدم الفعال فى بنائنا الاقتصادى والاجتماعى يصطدم بمواجهة حقائق عديدة أذكر منها اليوم حقيقتين، الحقيقة الأولى: هى أن الزيادة الرهيبة فى عدد السكان تهدد كل خطوة إلى الأمام فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية؟ مواجهة بأن توفر التعليم والغذاء والكساء والرعاية الصحية حتى سن العمل لمليون و٤٠٠ ألف مولود جديد كل عام، ولدينا كل عام ٤٥٠ ألف مواطن ومواطنة يصلون إلى سن العمل وفرصة العمل الوحيدة تتكلف ١٨ ألف جنيه مصرى أى أننا فى حاجة لتدبير ما يزيد على ٨ آلاف مليون جنيه كل عام لهذا الغرض وحده.. ولذلك فإن هذا الموضوع يستحق اهتمام كل مواطن ومواطنة على أرض هذا الوطن الغالى لأن المؤسسات والأجهزة الرسمية لا تستطيع أن تحقق تقدمًا ملموسًا إلا إذا كانت جهودها مدعومة بوعى الأفراد وإحساسهم بالمسئولية

عن تقدم المجتمع وزخائه والدولة لا تفرض اختيارًا معينًا على أحد فى هذا الشأن لأنها مسألة ترجع إلى ضمير كل مواطن صالح.. والحقيقة الثانية هى أن سياسة التعليم فى حاجة إلى إعادة نظر شاملة توفر العلم المتطور وتنشئ الطالب الذى يستطيع أن يخدم المجتمع بعلمه وثقافته وسعة أفقه وإدراكه وسمو أخلاقه وقيمه ومبادئه لأن هذا هو الأسلوب الوحيد لتنشئة المواطن الصالح وهو الطريق العلمى لإعادة بناء الإنسان. إن الأمر يحتاج إلى قرارات جريئة لا نخشاها كما يحتاج إلى الإسهام الأهلى المنظم بالحلول الذاتية».

عناصر الأمن القومى:

نقطة البداية هى تحليل حقيقة التطورات التى تعيشها المنطقة وآثار ذلك على متغيرات وعناصر مفهوم الأمن القومى المصرى. والذى لاشك فيه أن الحقيقة الاستراتيجية تنبع أساسًا من الواقع الجغرافى وهو عنصر ثابت لم يتغير. ولكن التعامل مع ذلك الواقع لابد وأن يعكس حقيقة التطور الدولى من جانب والتطور الإقليمى من جانب آخر.. ومن ثم فإن الحقائق الجديدة لابد وأن تعكس تأثيرها وأن تعيد تشكيل عناصر الأمن القومى.. ما هى الحقائق الجديدة التى يجب أن ندخلها فى الاعتبار ونحن بصدد التطور المعاصر فى مفهوم الأمن القومى المصرى من حيث توظيفه فى علاقته بالأمن القومى العربى؟.. نستطيع أن نركز بصفة خاصة على أربعة عناصر لابد وأن تحدث آثارها فى مفهوم الأمن القومى المصرى:

(أولاً): الصراع الدولى هو اليوم بين عمالقة لا ينتمى أيهم إلى منطقة الشرق الأوسط أو البحر الأبيض المتوسط وبصفة خاصة الولايات المتحدة التى لا صلة لها بالمنطقة ومن ثم فإن حاجتها إلى مراكز النفوذ والقواعد تأخذ معنى آخر..

(ثانيًا): وجود دولة دخيلة على المنطقة تخلق القطيعة والتجزئة فى قلب المنطقة مع قدرتها على قفل قناة السويس وشل حركة الملاحة حول تلك المنطقة بل وقد فعلت ذلك فى أكثر من موقف واحد..

(ثالثًا): حدوث تطورات عنيفة فى المنطقة تعبيرًا عن إرادة المنطقة من العمل على تغيير الوضع الحالى سواء من حيث الاتجاه نحو الوحدة أو نحو التحديث ومن ثم عدم استقرار المنطقة بأى معنى من معانيه، كذلك فإن هذا التطور خلق صراعات محلية عنيفة صالحة لأن تصعد بتدخل القوى العظمى، فإن الصراع العربى الإسرائيلى ليس هو الوحيد، الحرب العراقية الإيرانية لا تقل خطورة، بل واحتمالات الصدام الأثيوبى السودانى قائمة، وثورة الخمينى ليست سوى أحد فصول هذا التطور..

(رابعًا): تكامل الإرادة العربية كأحد عناصر القرار الدولى فى المنطقة. لقد ظلت هذه المنطقة حتى أوائل الخمسينات موضوعًا للتعامل وليس طرفًا فى التعامل. عنصران قادا إلى تغيير هذا الوضع: الرئيس جمال عبد الناصر أولاً ثم القدرة البترولية ثانيًا، فالذى لاشك فيه أن المقدرة العربية لم تستغل بعد جميع إمكانياتها ولكنها رغم ذلك عامل مؤثر ولو بدرجة معينة فى صنع القرار الإقليمى.. هذه العناصر والمتغيرات الجديدة التى كان لابد وأن تتدخل فى إعادة تشكيل مفهوم الأمن القومى المصرى. نحن نعيش فى الواقع فترة قد تمتد إلى عشرين عامًا قادمة على الأقل وقد انقلبت فيها جميع الموازين.

(١) فمصر كانت دولة غنية تحيط بها دول فقيرة، ومنذ اكتشف البترول أضحت دولة فقيرة تحيط بها دول غنية. ما معنى ذلك؟ ضرورة تنظيم الهجرة ووضع سياسة للعمالة المصرية. فهل حدث ذلك؟

(٢) من حيث الكثافة السكانية: فإن مصر رغم زيادة عدد أبنائها تعانى من تطور مماثل يتضمن اختلالاً من نوع آخر، مصر خلال العصر الرومانى كانت عشرة ملايين نسمة بينما العالم لم يكن يتجاوز مائتى مليون أى بنسبة واحد إلى عشرين. لقد كانت مصر كبيرة فى عالم صغير. اليوم مصر باثنين وستين مليون نسمة أقل من واحد فى المائة، لقد أضحت مصر صغيرة فى عالم كبير.. الأمر أكثر خطورة فى علاقة مصر

بالعالم العربى. لقد كانت مصر فى أعقاب الحرب العالمية الثانية تمثل ثلث الكثافة السكانية فى الوطن العربى وهى اليوم تمثل ربع تلك الكثافة وفى خلال ما لا يتجاوز خمسة عشر عامًا لن تتجاوز الخمس. ومع ذلك فالغريب أن هناك دعوة لتنظيم النسل فهل بنيت تلك الدعوة على تخطيط أخل فيه هذا الاعتبار؟ أم أنه نوع آخر من الاندفاع للاستجابة لسياسة أمريكية لا ندرى حقيقة أهدافها؟ أو ندرى حقيقة تلك الأهداف ولكننا نتظاهر بعد الفهم والإدراك؟.

(٢) أما عن الموقع فمأساته أكثر خطورة. فالقوى العظمى لا تنتمى إلى العالم القديم فى معناه الضيق. وكلاهما قادر على الاستغناء عن الطريق التجارى عبر مصر. وعلى كل فقد أقفل هذا الطريق لأكثر من مرة ولفترات وصلت إحداها إلى سبعة أعوام كاملة منذ وجود إسرائيل فى المنطقة. ولا يوجد ما يمنع من احتمال تكرار نفس المأساة مرة أخرى. والشركات التجارية تدخل فى الاعتبار هذا الواقع الجديد.

من النيل إلى الخليج:

التقدم التكنولوجى سمح بخلق أدوات اتصال ونقل بحرى جديدة تسمح بالاستغناء عن المرور فى قناة السويس عبر الإقليم المصرى. قلب العالم الاستراتيجى انتقل ولو مؤقتًا من النيل إلى منطقة الخليج. وما بقى من وظيفة إقليمية لمصر تسعى إسرائيل جاهدة لسرقته عقب أن فشلت كل وظيفة إقليمية للبنان. فما هو أثر هذا التطور على الأمن القومى المصرى؟ إن أحد عناصر الأمن القومى المصرى هى سياسة الانتشار الإقليمى من جانب وسياسة الحماية الذاتية من جانب آخر، وبصفة خاصة بصدد حائط مصر الشرقى. التطورات التى تعيشها المنطقة تضعف من تدفق تلك السياسة، ومن ثم كان علينا أن نسير فى خط أساسه التقوية فى المتغيرات الإيجابية لتلك السياسة بشقيها ولكن سياستنا وبصفة خاصة ابتداء من اتفاقيات كامب ديفيد تزيد من إضعاف كل من سياسة الانتشار الإقليمى

والحماية الذاتية. ومن هنا تبدو الحقيقة الخطيرة وهى أن سياستنا الحالية تتناقض مع جوهر مفهوم الأمن القومى المصرى وتقاليده التاريخية، بل إنها تعيد مصر إلى حالة العزلة التى عرفتها مصر خلال القرن الخامس عشر.. متغيرات متعددة ومتعارضة كان يجب على السياسة المصرية أن تحقق نوعًا من التوازن بين هذه الأهداف المختلفة غير المتجانسة، والذى لاشك فيه أن هناك وسائل عديدة وأدوات مختلفة كان من الممكن أن تلجأ إليها لخلق نوع من التوازن بين سياسة العزلة الإقليمية وعدم الانتشار القومى من جانب وسياسة السلم والتطبيع من جانب آخر سواء فى مواجهة إسرائيل التى تريد أن تسرق الدور الإقليمى لمصر أو الولايات المتحدة التى تسعى إلى نشر نفوذها والتحكم فى مختلف أجزاء المنطقة من خلال جعل مصر أداة طيعة فى إرادتها الدبلوماسية.. ولعل هذه الملاحظة تطرح السؤال الأخير: أين الأمن المصرى من الأمن القومى العربى؟.. هل العلاقة بينهما لا يمكن أن تكون سوى علاقة صراع وصدام؟.. وإلى أى حد يلغى هذا الصراع الإطار الحركى لأى من هذين المفهومين؟.. فلنحاول الإجابة على هذا السؤال، أولاً من منطلق التنظير المطلق باحتمالاته وبدائله المجردة قبل أن نتعامل مع الواقع فى إطار محدد العناصر والمتغيرات.

خصائص الممارسة

التنظير هو تعبير عن واقع. وقدرة المنظر السياسى تبرز عندما يستطيع أن يخلق ذلك الإطار الفكرى القادر على استيعاب الواقع دون التناقض معه وعلى احتضان عناصر الحقيقة دون أن يترك أى جانب منها خارج إطاره الفكرى وأن يجعل من متغيرات إدراكه المجرد لغة تتفاعل وتنطق بحقيقة الواقع.. التنظير ليس مجرد التجرد وليس هو الخيال، بل هو بلغة الواقع قد أضحى إطارًا فكريا يحتضن ليفسر ويبرر خصائص الممارسة.

نظرية الأمن القومى التى برزت مع الدولة ونبع منطقها من خصائص الدولة الأوروبية فى القرن السابع عشر لا تصلح برمتها وكما تلقفها التراث المعاصر لتفسير

الواقع السياسى، ومن ثم لابد من أن تخضع لعمليات مختلفة من حيث إعادة البناء والتشكيل يتناقض تناقضا كليا مع الواقع السياسى الذى نبعت منه مفاهيم الأمن القومى. هذه المفاهيم برزت فى لحظة كانت فيها أوروبا الحديثة تتجزأ لتكون عديدًا من الدويلات ذات الحدود غير المتطابقة مع المفهوم العنصرى لكلمة الشعب، بينما الواقع العربى المعاصر محوره أن هناك العديد من الشعوب المتسعة الأرجاء إقليميا والتى تسعى للوحدة متخطية عناصر التمييز العنصرى والإقليمى إن وجدت.. هذه الطبيعة المتميزة للواقع العربى تسمح لنا بأن نفهم لماذا نعتبر أن ذلك الاتجاه الذى يتصور صعوبة - إن لم يكن استحالة - الحديث عن أمن قومى عربى غير ذى موضع فى إطارنا الفكرى للتحليل كذلك فإن هذا يسمح لنا بأن ندرك لماذا تصور علاقات التناقض والتعارض بين الأمن القومى العربى والأمن القومى المصرى بل وأى أمن قومى شعوبى ليس إلا نتيجة لفشل الفكر فى تنظير الواقع.

ما هى حقيقة العلاقة بين أى تطبيقين لمفهوم الأمن القومى؟

نستطيع بصفة عامة أن نتصور نماذج ثلاثة لتلك العلاقة:

(أ) **أولى صور هذه العلاقة:** هى ما نستطيع أن نسميه بعلاقة التناقض. هذا النموذج هو المعتاد والتقليدى حيث تكون العلاقة بين دولتين متجاورتين لا تربطهما سوى رابطة القلق وعدم الثقة ومن ثم تصير العلاقة بمعنى واحد وفى اتجاه واحد زيادة عناصر الطمأنينة لدولة معينة لابد وأن تعنى نقصًا فى عناصر الاستقرار المعنوى للدولة الأخرى.

فى هذا التطبيق وهو النموذج التقليدى فإن المفهوم الأمنى لابد وأن يتعارض مع أى مفهوم أمنى آخر. إن مفهوم الأمن فى هذا التطبيق يصير فى حقيقته انتقاصًا للمفهوم الأمنى الآخر.. وهنا يجب أن نميز بصورة واضحة بين الشعور بالأمن وحالة الأمن. الناحية الأولى هى واقع نفسى قد لا يعبر عنه الواقع الحركى.. إسرائيل عقب حرب ١٩٦٧ كانت فى حالة شعور بالأمن ولكنها من حيث الواقع لم تكن تعيش حالة أمن حقيقية.. النصر الساحق والهزيمة الساحقة خلقت الشعور

بالأمن.. حالة الزمن تعنى الإجراءات المختلفة التى تستطيع دولة معينة أن تتخذها لتحقيق الحد الأدنى من ضمان الحماية ضد الاعتداء الذى قد يأخذ صورة مفاجئة مستغلا الواقع الإقليمى.. الذى يعنينا هو العنصر الثانى، أى حالة الأمن.

هذه الحقيقة تفسر لماذا التطبيق الأول للعلاقة الأمنية فى هذا النطاق؟ فإن الدولة الأقوى هى القادرة على فرض مفهومها الأمنى. نموذج صارخ يؤكد هذه الملاحظة، وهو العلاقة بين روسيا القيصرية والدولة العثمانية، فعندما كانت هذه الأخيرة قوية لم تستطع الأولى أن تطرح مفهومها للأمن بأىّ معنى من معانيه. بروز مفهوم الأمن القومى الروسى ارتبط بضعف الدولة العثمانية فقط خلال تلك المرحلة، سمعنا كيف أن الدولة الروسية لا تقبل وجود دولة قوية على حدودها، بل واستطاعت بصفة خاصة خلال القرن التاسع عشر أن تحيل هذا المفهوم إلى سياسة حقيقية فرضتها على الدول المحيطة بها حتى جاءت اليابان وقوضت هذه السياسة.

(ب) النموذج الثانى: نستطيع أن نصفه بأنه تعبير عن علاقة الاستيعاب للأمن القومى وذلك يكون فى وضع حيث يتم انصهاره واحتضان الأمن القومى لدولة معينة فى مفهوم أكثر اتساعًا للأمن القومى بمعنى خلق الحماية والاستقرار، مثل هذا النموذج لم يبرز فى الواقع العلمى إلا فى أعقاب الحرب العالمية الثانية عندما بدأت تتبلور نظم الأمن الجماعى الإقليمى.. مفهوم الأمن الجماعى فى ذاته يعنى نوعًا من الحماية ويسمح لتطبيقات الأمن القومى فى داخل دائرة النظام الإقليمى بأن تصير أقل حدة وأقل عنفًا فى علاقاتها المتبادلة. والواقع أن العلاقة فى تلك اللحظة أساسها قدرة الأمن الجماعى على حل مشاكل التعامل حول الحدود الداخلية بأسلوب غير القتال والصدام العضوى، ومن ثم فإن هذا النموذج يفترض مجموعة من المتغيرات:

(١) نظام للأمن الجماعى يتعدى مجرد الحماية الإقليمية إزاء الخطر التاريخى ويرقى إلى مستوى التعاون الإقليمى.

(٢) علاقة ولاء بين دول النظام الإقليمى تسمح بنوع من التضامن بين الدولة التى تنتمى إلى الإقليم تبرر عدم الالتجاء إلى القوة وضمان نوع من أنواع المعايشة السلمية.

(٣) وجود نظام قانونى محدد لفض المنازعات بشكل جدى دون الالتجاء إلى الصدام المسلح.

هذا النموذج الثانى يجد تطبيقًا واضحًا فى علاقة دول السوق المشتركة فى غرب أوروبا ورغم أن هذه الدول لا تحتضن الأمة الأوروبية بل ولا تصل إلى ضم جميع دول أوروبا الغربية إلا أنها تعرف اليوم ما يسمى بالأمن الأوروبى.. تعدد اللغات والشعوب من جانب، وعدم وجود وحدة قومية من جانب آخر، فضلا عن أن نظام فض الخصومات لا يرقى بعد إلى المستوى الذى يسمح بالقول بأنه لا موضع لتصور الصراع المسلح، إلا أن إيمان هذه الدول حكومات وشعوبًا بأن العلاقة بين دول هذه المنطقة يجب أن ترتفع إلى مفهوم الأمن الجماعى سمح ببلورة هذا الإطار الفكرى المحدد المعالم باسم الأمن الأوروبى بحيث استوعب وصهر فى ذاته ولو فى حدود معينة جميع مفاهيم الأمن القومى للدول المنطوية تحت هذه المجموعات الاقصادية.

(جـ) النموذج الثالث: للعلاقة بين مفهومين للأمن القومى نستطيع أن نصفها بأنها علاقة التوظيف لأمن قومى معين لصالح أمن قومى آخر. علاقة التوظيف هذه تفترض فى الواقع أن واحدًا من التطبيقين أكثر قوة أو أكثر اتساعًا بحيث يستطيع أن يستخدم التطبيق الآخر لصالحه دون أن يتضمن ذلك عملية الاستيعاب. علاقة التوظيف نموذج جديد للعلاقات الأمنية لم تعرفه الأسرة الدولية إلا فى الأعوام الأخيرة ونستطيع أن نسوق بهذا الخصوص تطبيقين مختلفين من حيث خصائص كل منهما رغم أن كليهما يعكس نفس المفهوم.

(١) أول تطبيق تثمره العلاقة بين أمن إسرائيل والأمن الأمريكى. فالأمن القومى الأمريكى ينتهى عند حدود الولايات المتحدة ما بين المحيط

الأطلسى والمحيط الهادى ومن ثم فإن أمن إسرائيل لا علاقة له ولا صلة بينه وبين الأمن الأمريكى، ولكن الدولة العبرية استطاعت أن تربط أمن إسرائيل بأمن الدولة الأمريكية بأن وظفت من وجودها أداة لحماية النفوذ الأمريكى فى منطقة الشرق الأوسط التى بدورها تمثل امتدادًا غير مباشر لحماية الطمأنينة الأمريكية سواء بصدد وجود قواتها فى البحر المتوسط أو بصدد حماية مواردها وموارد حلفائها من الطاقة والتى تستمدها من تلك المنطقة. إسرائيل من خلال توظيف أمنها القومى لصالح الإرادة الدبلوماسية الأمريكية استطاعت أن تخلق علاقة ارتباطية وظيفية بين الأمن الإسرائيلى والأمن الأمريكى.

(٢) التطبيق الآخر ينقلنا إلى السياسة اليابانية فى جنوب شرق آسيا، فالذى لاشك فيه أن الحديث عن أمن قومى بالمعنى الدقيق فى منطقة جنوب شرق آسيا قد يرفضه المنطق السياسى التقليدى، رغم ذلك فإن اليابان قد خرجت علينا منذ بداية التسعينات تحدثنا عن أن أمن اليابان أضحى مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بالأوضاع السياسية والاقتصادية فى جنوب شرق آسيا. هذه المنطقة تتميز أساسًا بالصدام الأيديولوجى الذى لا يسمح بالحديث عن تجانس سياسى قومى. هذا الواقع هو المدخل الذى جعله منطلقًا لفرض سياسة غزو اقتصادى وقد غلفته طوكيو باسم الأمن القومى. إنه نموذج آخر لعملية توظيف مقنعة محورها الحقيقى الحماية الذاتية ولكن باستخدام واقع سياسى معين قد لا يرتفع إلى مستوى الأمن القومى ولكنه يعكس نوعًا من المصالح القومية التى تكاد تعيد إلى الذهن مفهوم المجال الحيوى ورغم اختفائه ولو مؤقتًا من تقاليد الممارسة السياسة.

كلا هذين التطبيقين لم يبرز أى منهما إلا خلال الأعوام الخمسة والعشرين الأخيرة. الأول لم يتكامل إلا عقب حرب الأيام الستة التى وضعت تقاليد جديدة لحقيقة العلاقة بين السياسة الأمريكية ومشكلة الشرق الأوسط، وهى حقيقة لا

تزال السياسة الخارجية المصرية غير قادرة على استيعابها. الثانى يعود إلى بداية السبعينات ولا نزال نتساءل : هل فهمت واشنطن حقيقة دلالته؟

الأمن القومى المصرى والأمن القومى العربى:

هذا التحليل يسمح لنا بأن نطرح هذا السؤال: أين العلاقة بين الأمن القومى المصرى والأمن القومى العربى من هذه النماذج الثلاثة بتطبيقاتها المتعددة؟.. الإجابة على هذا التساؤل ليست فى حاجة إلى كثير من التردد.. فعلاقة التعارض والتناقض لا موضع لها. أسباب ذلك عديدة: فالأمن العربى ليس أمنًا قوميا لدولة مجاورة بحيث نتصور أن أيا منها يتجافى ويرفض الآخر بل إن أحد عناصر الأمن القومى المصرى هو عدم العزلة والانتشار حيث أن موقع مصر وخصائصها الديموجرافية والإستراتيجية تفرض عليها وظيفة القيادة للمنطقة. ومن ثم فإن علاقات مصر بالمنطقة العربية لا يمكن أن تكون علاقة انفصام أو تناقض، كذلك فإن علاقة الاستيعاب لا موضع لها حيث أن العناصر الأساسية التى تسمح ببناء علاقة الاستيعاب لم تكتمل بعد فى الواقع العربى. فلا توجد أداة الحماية الحقيقية للأمن القومى العربى.. إن جامعة الدول العربية لم تستطع أن تؤدى هذه الوظيفة ولعل نموذج لبنان خير تطبيق لهذه الحقيقة، ومن ثم فإن مصر لا تستطيع أن تعتمد على جامعة الدول العربية بأن تحمى أمنها القومى ولو بطريق غير مباشر بجانب التهلهل العربى الذى أصبح نتيجة مباشرة لعدم وجود الإرادة العربية يكمل هذا الإطار.

بقى النموذج الثالث: علاقة التوظيف. توظيف الأمن العربى لصالح الأمن القومى المصرى. مسالكه عديدة ولنتذكر على الأقل المنطلقات الأربعة التالية:

أولاً: استغلال القدرة العربية لصالح التخلف المصرى..

ثانيًا: تحويل الكم العربى إلى عنصر من عناصر المساندة فى التحرك الدولى لمنع عزلة مصر ..

ثالثًا: استغلال قناة السويس كعنصر من عناصر المساومة فى التعامل مع القوتين العظميين..

رابعًا: خلق الترابط بين أمن مصر وأمن الخليج كقاعدة لضم الصف العربى ولتدعيم سياسة الانتشار المصرى فى المنطقة العربية.. فهم وظيفة مصر العربية أو بعبارة أكثر دقة حقيقة العلاقة بين مصر وادى النيل والعروبة السياسية يفرض علينا أن نحلل هذه الأبعاد الأربعة على ضوء التغيرات الدفينة فى العلاقات الدولية الإقليمية حول منطقة الشرق الأوسط.

إنذار مبكر

فى سنة ١٩٦٠ أصدرت الجامعة العربية قرارًا هو إنذار مبكر بوقف هجرة الأيدى العاملة غير العربية إلى منطقة الخليج.

تلعب القوة البشرية دورًا كبيرًا فى تقييم القوة القومية للدولة باعتبارها تمثل قوة العمل، كما تمد القوات المسلحة باحتياجاتها من القوى البشرية المختلفة... ومما لاشك فيه أيضًا فى هذا المجال أنه يجب عدم الربط بين كثرة أو قلة عدد السكان وبين قوة الدولة ربطًا مجردًا حيث توجد عوامل أخرى كثيرة مؤثرة على ذلك مثل مدى تفاعل القوى البشرية مع مساحة وموارد الدولة والمستوى العلمى والصحى والتكنولوجى الذى يبلغه السكان وكذا الروح المعنوية، وانتشار السكان وتركزهم والتركيبة السكانية فقد تكون تركيبة مثيرة للقلاقل والاضطرابات وقد تكون خالقة للتوافق والوفاق، ويتوقف ذلك على الروح المعنوية للسكان ودرجة انتمائهم أو انصهارهم القومى وتماسكهم السياسى إلى غير ذلك من المؤشرات التى يمكن أن يكون لها تأثير بالغ على الأمن القومى للدولة سلبًا أو إيجابًا.. الآن يتم استئصال العرب من جزيرة العرب والخليج الذى يسمونه عربيا تغير التركيب الديمغرافى فيه.. منذ سنوات عقد مؤتمر للأمن القومى العربى فى فندق شيراتون أبو ظبى دعت الأمانة العسكرية لجامعة الدول العربية لهذا المؤتمر.. متعلم خليجى نابه هو د.محمد البادى قدم بحثًا قيمًا لهذا المؤتمر يطالب فيه التعريب؟ تعريب دول الخليج العربية.. !! كان البادى آنذاك رئيسًا لأركان حرب القوات المسلحة لدولة الإمارات وهو الآن وزير داخلية، هذا الرجل يتميز بحس أمنى مرهف.. استغربت حين قرأت هذا البحث لأنه يضيف خطرًا من نوع جديد هو خطر استئصال اللسان العربى من

دول منطقة الخليج، لانتشار اللغة العربوردية كبديل للغة وللسان العربى. اللغة العربوردية لغة الأغلبية. لغة السوق المركزى فى أبو ظبى !!.

الملاحظ أن المهاجرين يميلون إلى الاستقرار ولا يرغبون فى العودة إلى بلادهم. وبظهور الرغبة فى التخلص من المهاجرين الوافدين تدخلت بلدانهم ضد طردهم.. بلدان الخليج العربى تفضل الأيدى العاملة الآسيوية غير العربية بدليل أنها جميعًا ودون استثناء لم تصدّق على اتفاقية تنقل الأيدى العاملة العربية سنة ١٩٧٥.

كويت جديدة أصغر

أزمة تحديد الذات هى المرحلة الأولى التى يواجهها المجتمع السياسى، وتتضح هذه الأزمة فى بعض الدول التى تضم العديد من القبائل والجماعات ذات الأصول الحضارية والعرقية والدينية المتباينة. إن الدولة القومية هى النموذج المثالى للنظام السياسى الحديث وأهم سمات الدولة القومية هى تساوى كل المواطنين فى الحقوق والواجبات وتعبئة الموارد للمصلحة العامة وتنظم الدولة مؤسساتها فى سباق قومى عام ومن ثم تصبح جميع قراراتها قومية عامة، ونعنى بالقومية الانتساب إلى جماعية سياسية تتحدد من حيث الإقليم والأصل والسلطة ومن ثم فالقومية تعبير سياسى عن وحدة الجماعة السياسية من حيث أنها تملك أصلاً مشتركًا، لغة واحدة، آمالاً واحدة وتسعى- إن لم تكن وصلت فعلاً إلى ذلك- لأن تحصل على وحدتها السياسية وتقرير مصيرها أو تبعيتها إزاء الوحدات الأخرى. ولعل هذا ما يجعلنا نشير إلى التركيبة السكانية للكويت.

البحث عن العمالة الماهرة

لقد أعلن سليمان المطوع وزير التخطيط فى الحكومة الكويتية أكثر من مرة أنه سيعاد النظر فى تركيبة السكان ذاتها وكذلك العمالة الموجودة ومدى كفاءتها ومهارتها، بمعنى البحث عن العمالة الأفضل، فقد وجدت الحكومة الكويتية فى السابق الكثير من العيوب فى العمالة التى كانت متدنية المهارة وما تعكسه من إنتاجية قليلة ووجود مكلف ومثل هذا النوع من العمالة غير مطلوب حيث تقدم أكثر الخدمات الآن بصورة مجانية فهى خدمات تقدم إلى الناس وعائد الاستثمار فيها ضئيل جدًا كذلك هناك إعادة نظر فى سياسة التعليم العام والعالى على ضوء ما وجد من ثغرات فى السابق والنظر إلى القوى البشرية الوطنية وقوة العمل وسيكون التركيز فى جزء من السياسة على هيمنة العمالة الوطنية الكويتية مهما كلف الأمر وذلك لأمور خاصة بسلامة الكويت وأمنها القومى.. إن الخسائر الضخمة فى قطاع البترول الذى يعد المصدر الرئيسى للثروة تفرض إعادة النظر فى الكثير من جوانب الخطة فى الكويت بشكل جذرى وإن التركيبة السكانية ستكون فى صدر هذه الأولويات وهى عملية تحتاج إلى خطة طويلة المدى وخطوطها العريضة فى إعادة النظر فى قوانين الجنسية وقانون الإقامة الدائمة بما يوفر للكويت المهارات والكفاءات التى قد لا تتحقق للكويتيين أنفسهم، كما ستهتم الكويت بترشيد الأداة الحكومية وتعميم وجود قوة العمل الوطنية الكويتية فى جميع القطاعات ذات التأثير على أمن ومستقبل الكويت كذلك تغيير أنماط ونشاطات القطاع الخاص وستتخلى الحكومة الكويتية عن مسؤوليات ثبت فشلها فى القيام بها، هذا يستلزم تغير القوانين والأنظمة واللوائح التى تعمل بها الحكومة حتى يتلاءم ودورها مع الانطلاقة الجديدة فى مرحلة التعمير وتركز الحكومة على ربط العمالة بالإنتاج ومن ثم سيتم الاعتماد على عمالة مرتفعة المهارة والكفاءة وفى نفس الوقت سيتم تقليل الاعتماد على العمالة الهامشية ذات المستوى المتدنى.

مخاطر العمالة الوافدة

نظرًا لصغر حجم سكان الكويت وعجز القوى العاملة الوطنية عن تلبية جميع احتياجات التنمية خاصة بعد اكتشاف النفط فقد كانت زيادة الطلب على القوى العاملة أسرع بكثير من زيادة العرض المحلى منها وكان رد الفعل الكويتى تلقائيا حين لجأت إلى الاستعانة بالأيدى العاملة الرخيصة من البلاد المجاورة كثيفة السكان لسد الفجوة بين الطلب على القوى العاملة والمعروض منها محليا ومع تصاعد أسعار البترول فى السبعينات أو ما عزف بالثورة البترولية وما ترتب عليه من زيادة كبيرة فى عائدات الكويت لجأ كل من القطاع الحكومى والقطاع الخاص إلى استقدام أعداد كبيرة من العمالة الأجنبية ولاسيما الآسيوية منها، وأدى التوسع فى الطلب على القوى العاملة وازدياد استيراد العمالة لمواجهة التوسع فى الطلب إلى نمو سريع فى العمالة الوافدة والسكان الوافدين على السواء فى الكويت، وهكذا كانت الكويت تعانى اختلالاً بشريا لصالح العنصر الأجنبى بكل ما يتضمنه ذلك من تحديات سياسية واقتصادية واجتماعية بل وأمنية للكويت.

وبعبارة أخرى فإن إحدى خصائص دولة الكويت هى قصور العرض من قوة العمل الوطنية الماهرة المدربة كأحد المحددات الأساسية لعملية التنمية مما ضطر الكويت إلى استيراد أو استقدام تلك المهارات الفنية أو التنظيمية سواء من الدول العربية أو الدول الأجنبية لسد حاجات خطط التنمية، وتبدو أهمية العمالة الأجنبية فى دولة الكويت كما تقول الإحصاءات سنة ١٩٨٥ فإن نسبة العمالة الأجنبية إلى مجموع العاملين فى دولة الكويت هو ٧٤,٦٪ ويتضح من ذلك مدى اعتماد الكويت على العمالة الأجنبية فى إنجاز مشروعات التنمية الأمر الذى أدى بهذه العمالة أن تشكل عبئا ثقيلاً على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى الكويت.

إن واقع الوعاء السكانى فى الكويت هو مجتمع مغتربين حيث تبرز علاقات اجتماعية واقتصادية وتتبلور أنماط سلوكية وقيم وتصورات وعادات وتقاليد إن لم

يتم التنبه لها والاهتمام بها فإنها تهدد بخلق مناخ عام مشحون بتناقضات لا تتسق مع أهداف التنمية، فعلى سبيل المثال نجد أن من الخصائص السكانية للكويت ارتفاع نسبة السكان غير الوطنيين بالنسبة إلى إجمالى عدد السكان وترتبط الفئات السكانية غير الوطنية بنسب تقابل نسبة مساهمتها فى النشاط الاقتصادى.

والملاحظ أنه بعد اندلاع الثورة الإيرانية مباشرة لجأت إيران إلى تحريك العناصر الأجنبية الموالية لها فى الكويت بهدف قلب نظام الحكم وإقامة حكومة إسلامية، فقد شهدت الكويت فى الفترة من يونيو سنة ١٩٨١ وحتى سبتمبر سنة ١٩٨٣ انفجارات قرب مبان عامة وهامة كوزارة الداخلية ومباحث أمن الدولة وبعض مستودعات البترول ومخازن الذخيرة التابعة للجيش ومع بداية سبتمبر سنة ١٩٨٣ تزايدات موجة الانفجارات فى الكويت واستهدفت فى بعض الحالات مقار البعثات الدبلوماسية كالسفارة الأمريكية والسفارة الفرنسية ومنشآت حكومية كالمطار ومصفاة نفط الكويت، وتبين أن وراء تلك الأعمال عناصر غير عربية إرهابية موالية لإيران.. وفى مايو سنة ١٩٨٥ جرت محاولة اغتيال أمير الكويت عندما اعترضت موكبه سيارة محملة بالديناميت ولم تلبث الكويت أن تعرضت فى ١١ يوليو سنة ١٩٨٥ لمحاولة لزعزعة أمنها حين وقعت انفجارات فى مقهيين شعبيين فيها نجم عنها وفاة عشرة أشخاص وإصابة العديد من المواطنين وفى يونيو سنة ١٩٨٦ ويناير ومايو سنة ١٩٨٧ اشتعلت الحرائق فى منشآت النفط الكويتية لمدة يومين مما أثر على إنتاج البترول الكويتى.

الكويتيون أقلية فى بلادهم

إن أهم ما يميز الوضع السكانى للكويت هو قلة عدد السكان، فلم يزد عدد سكانها عن المليون وقد تعدى غير المواطنين (الأجانب) نصف عدد السكان فى الكويت وبالتحديد ٦٤٪ من عدد السكان، أما نسبة قوة العمل الأجنبية إلى إجمالى قوة العمل فيها فهى ٧٦٪ وهكذا نلاحظ أن مساهمة العمالة الوافدة فى قوة العمل أكبر

من نصيبهم فى السكان، ويرجع ذلك إلى قلة اصطحاب العمال لعائلاتهم.. ويشير الانخفاض المستمر فى قوة العمل الوطنية إلى وضع تحولت فيه العمالة الوطنية إلى أقلية.. ورغم العوامل التاريخية لهجرة الآسيويين إلى الكويت فإنها فى الأساس هجرة اقتصادية منذ اكتشاف البترول وظهرت تبريرات كويتية عدة لتفضيل الأيدى العاملة الآسيوية على الأيدى العاملة العربية وذلك على لسان مسؤولين كويتيين.. من هذه التبريرات أن الأيدى العاملة الآسيوية أكثر مهارة وأن أجورها أقل، وتتحمل العمل فى ظروف قاسية، ويتوافر فيها عنصر الطاعة، وقبل ذلك وبعده أن الأيدى العاملة الآسيوية هى هجرة عابرة ولن تستقر فى الكويت بحكم التمايز والاختلاف الحضارى عن مجتمع الكويت، إلا أن الواقع يؤكد خلاف ذلك، فقد أثبت الواقع أن معدل إقامة العمالة الآسيوية يتجاوز معدل إقامة العمالة العربية وأن ٧٠٪ من العمالة الآسيوية يتجهون إلى تجديد إقاماتهم كما أن ٤٠٪ منهم يعملون فى قطاع البناء والتشييد وهذه أعمال لا تتطلب مهارة عالية، أما من حيث انخفاض الأجور والطاعة والامتثال فإن هناك عمالة عربية وافدة تعيش فى مثل هذه الظروف ولم يسبق لها أن عبرت عن غضبها لظروف عملها السيئة عندما قام العمال الهنود بإضراب شامل فى منطقة الشعيبة الصناعية بالكويت مطالبين بزيادة الأجور وتحسين شروط العمل وقد أثارت هذه المسألة ردود فعل سياسية فى الهند وأعلن وزير الصناعة الهندى على أثر ذلك الحادث أن حكومته تدرس الأسباب والظروف التى أحاطت بهذه الأحداث والمضايقات التى يتعرض لها مواطنوها فى بعض أقطار الخليج العربى وادعى بعض أعضاء البرلمان الهندى أن العمال الهنود فى الخليج يعاملون معاملة العبيد الأمر الذى جعل سرى لانكا تنضم إلى الهند وتتخذ إجراءات مماثلة تجاه عمالها فى الكويت..!!

ازدواج الولاء

وتعد عقود تسليم المفتاح للمشروعات من أسباب زيادة العمالة الآسيوية فى الكويت خلال السنوات الأخيرة؛ حيث تقوم الشركات المنفذة لمشروع ما باستقدام الأيدى العاملة وتوفر لهم المسكن والمأكل وتتولى رعاية أمورهم وإدارتهم وترحيلهم.

وكانوا يقيمون فى معسكر بمنطقة الشعيبة ويضم حوالى ٨٠ ألف عامل من الآسيويين، ولما تبين أن المهاجرين من القوى العاملة الآسيوية يميلون إلى الاستقرار ولا يرغبون فى العودة إلى بلدانهم وظهور الرغبة فى التخلص من المهاجرين، تدخلت الدوله ضد ترحيلهم إلى بلادهم ما ترتب عليه كثير من المشاكل والأزمات حيث ظهر أن المسألة ليست مجرد تنقل لعوامل إنتاج وإنما هى تحرك بشرى له خطورته حيث أصبحت العمالة الوافدة تزيد عن عدد السكان. لذلك نادى الكثير بالحد من الأيدى العاملة الآسيوية لأن هناك مخاطر من الاعتماد الكبير عليها.. أهم هذه المخاطر تعميق ظاهرة تعدد الثقافات وازدواج الولاء، إذ يشكل الوافدون مشكلة لأنهم أغلبية تؤثر بلاشك على تركيبة سكان الكويت مما أضعف العنصر الكويتى الذى تحول إلى أقلية فى وطنه سواء من حيث الحجم أو من حيث سيطرتهم على النشاط الاقتصادى، ثم إن استيطان العنصر الأجنبى فى الكويت قد يدفعه إلى المطالبة بالمشاركة فى إدارة الشئون السياسية للكويت بل قد تطالب هذه الجاليات فى المستقبل بحق تقرير المصير على غرار ما حدث فى سنغافورة حيث يشكل المهاجرون الصينيون الأغلبية وأصبح السكان الماليزيون الوطنيون أصحاب البلاد أقلية وأخيرًا تمكن الصينيون المهاجرون من حكم سنغافورة. أكثر من ذلك أن تهميش القوى العاملة الوطنية يؤدى إلى استلاب الدور الاقتصادى وهذا بدوره يؤدى إلى استلاب الإرادة السياسية.. ويجب أن نستشهد هنا برأى الدكتور عبد الله بشارة أمين عام مجلس التعاون الخليجى السابق - وهو كويتى - إذ قال: «أن هناك خطورة من الهجرة الأجنبية قد لا نشعر بها فى يومنا هذا، لكننى أعرف ما سيحدث بعد عشر سنوات أو عشرين سنة عندما يتولد من هذه الجاليات جيل أو أجيال فى المستقبل تشارك عرب الخليج قرارهم السياسى أو قد يكون هذا القرار يصاغ بشكل لا يخدم المصالح الخليجية أو مصلحة الأمة العربية. إن أغلبية الأجانب الساحقة من الوافدين تعنى تراجع الوافدين العرب من ناحية وضياع المواطنين المحليين فى بحر بشرى أجنبى.

ولذلك ترى الحكومة الكويتية أنه يجب خفض عدد الأجانب المقيمين فى الكويت إلى الحد الذى يصبح معه المواطنون الكويتيون ـ الذين كانوا يشكلون ٣٠٪ فقط من السكان قبل الغزو ـ أغلبية.. ولكن كيف؟ ومن الذى يقوم بالعمل محل العمالة الوافدة؟ المسألة ليست سهلة... وكلنا ما زال يعيش قضية مئات الآلاف من الفلسطينيين بالكويت الذين يشكلون أغلبية منطقتى حولى والنقرة، ومحاولات الدس والوقيعة بين الفلسطينيين والكويتيين فى أعقاب انسحاب القوات العراقية من الكويت، فقد حاولت سلطات الاحتلال العراقى تعقيد الوضع الداخلى لتظهر الحكومة الكويتية بمظهر العاجز عن رعاية شؤون المواطنين. وعلى حد تعبير سليمان المطوع وزير التخطيط الكويتى إن تلك خطة عراقية لتخريب المؤسسات والمرافق حتى لا تستطيع الحكومة الكويتية تدبير أمورها، ومن ثم يتململ المواطن الكويتى ويكون هذا دافعًا لثورة أو انقلاب أو أى شىء من شأنه أن يقض مضاجع الحكومة الكويتية.. ويجب أن نشير إلى أنه يوجد حاليًا فى الكويت نحو ١٧٠ ألف فلسطينى مقابل حوالى ٤٠٠ ألف قبل غزو العراق للكويت.. إن السفير الأمريكى الجديد فى الكويت إدواردو غنيم الذى ينحدر من أصل فلسطينى تجول فى شارعَ تونس حيث السكان الفلسطينيون وبعض الأحياء وقال : أنه مستعد لاستقبال الجالية الفلسطينية بالكويت والتحدث معهم عن أحوالهم ومشاكلهم.

أزمة خيطان

تحولت أزمة العمالة المصرية فى منطقة خيطان بالكويت إلى أزمة حادة واتخذت أبعادًا سياسية وأمنية خطيرة ومن قبل تحولت مشكلة العمال المصريين العاملين بالعراق إلى أزمة لقيت اهتمامًا بالغًا على أعلى المستويات فى كل من دولتى مجلس التعاون العربى (مصر والعراق) فقد عكف الرئيس حسنى مبارك على دراسة هذه الأزمة بعناية تامة وهدوء وتشكلت لجنة كغرفة عمليات (منظمة موقفية) لمتابعة الموقف ومعالجة أى مشاكل، على أن ترفع هذه اللجنة تقريرًا يوميا إلى رئيس الوزراء، وهذه اللجنة (غرفة العمليات) برئاسة مساعد وزير الخارجية للشئون القنصلية وتضم

ممثلين لوزارات الخارجية والعمل والهجرة والداخلية والمالية والشئون الاجتماعية والنقل والدفاع والتموين والطيران المدنى وهيئة ميناء القاهرة الجوى.

إن دور العمال المصريين فى العراق سواء فى مجال التنمية أو خدمة المجهود الحربى لا يحتاج إلى إيضاح وقد أشاد بهذا الدور الرئيس صدام حسين والقيادات العراقية، كما أن شهادات المسؤولين فى الدول العربية التى تسهم العمالة المصرية فى جهود التنمية بها تشيد بإخلاص وتفانى العامل المصرى تجاه الدولة المضيفة واحترامه لنظامها السياسى والاقتصادى والاجتماعى ومراعاته لقيمها وتقاليدها.. إن البديل للعمالة العربية ومنها المصرية هو العمالة غير العربية، إلا أن هذا البديل يحمل فى طياته تهديدات مباشرة للأمن القومى العربى... كيف؟

أدى اكتشاف البترول الى إزدياد اطماع الدول الأجنبية فى منطقة الخليج العربى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا التى شددت قبضتها على المنطقة بتوقيع اتفاقات ومعاهدات إضافية مع شيوخ الكويت سنة ١٩١٣ والبحرين ١٩١٤ والساحل العمانى ١٩٣٧، وفى هذه المعاهدات أعطت الإمارات حقوق استغلال ثرواتها النفطية والمعدنية للسلطات البريطانية ثم ظهر بعد ذلك اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بشبه الجزيرة العربية وساحل الخليج فيما بين الحربين العالميتين خاصة المملكة العربية السعودية، وبدأت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا عملية نهب منظم لخيرات المنطقة التى سعت للتخلص من عقود الامتيازات الأمريكية البترولية وأصبح استغلال البترول خاضعًا لسيطرتها وتتميز منطقة الخليج العربى بصغر حجم السكان بالمقارنة مع مساحتها إذ يبلغ إجمالى عدد سكان دول مجلس التعاون الخليجى ١٦ مليون نسمة يعيشون على مساحة تزيد على ثلاثة ملايين كيلو متر مربع أى بمعدل تسعة أفراد لكل كيلو متر مربع، ونظرًا لصغر حجم سكان الدول الخليجية وعجز القوى العاملة الوطنية المحلية عن تلبية جميع احتياجات عمليات التنمية فيها فقد كان زيادةالطلب على القوى العاملة أسرع بكثير من زيادة العرض المحلى منها وكان رد الفعل فى هذه

الدول تلقائيا حين لجأت إلى الاستعانة بالأيدى العاملة الرخيصة من البلاد المجاورة كثيفة السكان لسد الفجوة بين الطلب على القوى العاملة والمعروض منها محليا، ومع تصاعد أسعار البترول فى السبعينات وما ترتب عليه من زيادة كبيرة فى عائدات هذه الدول لجأ كل من القطاع الحكومى والقطاع الخاص إلى استقدام أعداد كبيرة من العمالة الأجنبية ولاسيما الأسيوية منها، وأدى التوسع فى الطلب على القوى العاملة وازدياد استيراد العمالة لمواجهة التوسع فى الطلب إلى نمو سريع فى العمالة الوافدة والسكان الوافدين على السواء فى معظم دول مجلس التعاون الخليجى.. وهكذا تعانى هذه الدول اختلالاً بشريا لصالح العنصر الأجنبى بكل ما يتضمنه ذلك من تحديات سياسية واقتصادية واجتماعية بل وأمنية لتلك الدول.. وبعبارة أخرى فإن إحدى خصائص دول مجلس التعاون الخليجى هو قصور العرض من قوة العمل الوطنية (الماهرة والمدربة) كأحد المحددات الأساسية لعملية التنمية فى منطقة الخليج مما يضطرها إلى اللجوء إلى استيراد أو استقدام تلك المهارات الفنية أو التنظيمية سواء من الدول العربية أو الدول الأجنبية لسد حاجات خطط التنمية.

وتبدو أهمية العمالة الأجنبية فى دول مجلس التعاون الخليجى كما تقول الإحصاءات عام ١٩٨٥ فإن نسبة العمالة الأجنبية إلى مجموع العاملين يشكل ٨٧,٦ ٪ فى دولة الإمارات العربية المتحدة، و ٥٦,٤ ٪ فى دولة البحرين، و ٦٢,٧ ٪ فى المملكة العربية السعودية، و٥١,٨ ٪ فى سلطنة عمان، و ٧٦,٥ ٪ فى الكويت.. يتضح من كثافة العمالة غير الوطنية إلى إجمالى العمالة مدى اعتماد أقطار مجلس التعاون الخليجى على العمالة الأجنبية فى إنجاز مشروعات التنمية الأمر الذى أدى بهذه العمالة أن تشكل عبئًا ثقيلاً على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى المنطقة.

سيطرة العمالة غير العربية:

إن واقع الوعاء السكانى فى منطقة الخليج العربى يعج بمجتمعات مغتربين حيث تبرز علاقات اجتماعية واقتصادية، وتتبلور أنماط سلوكية وقيم ونظرات وعادات وتقاليد إن لم يتم التنبه لها والاهتمام بها تهدد بخلق مناخ عام مشحون

بتناقضات لا تتسق مع أهداف التنمية، فعلى سبيل المثال نجد أن من الخصائص السكانية لمنطقةالخليج العربى ارتفاع نسبة السكان غير الوطنيين بالنسبة إلى إجمالى عدد السكان، وترتبط الفئات السكانية غير الوطنية بنسب تقابل نسب مساهمتها فى النشاط الاقتصادى مثال ذلك نجد أن عدد العاملين الأجانب فى القطاع الخاص فى دولة الإمارات العربية يبلغ ٧٠٪ من عدد العاملين فى القطاع الخاص.. وقد أوضح التعداد العام للمنشآت الاقتصادية فى دولة الإمارات أن المواطنين لايملكون سوى ٤٨١٦ منشأة وبنسبة ٣٠٪ فقط من إجمالى عدد المنشآت وبالمقابل فإن عدد المنشآت التى يملكها الأسيويون هى ٨٤٧٥ منشأة أى حوالى ضعف عدد المنشآت التى يملكها المواطنون وبنسبة ٥٢,٨ ٪ من إجمالى عدد المنشآت، ويملك الهنود وحدهم ٣٧٤٧ منشأة أى بنسبة ٢٣,٣ ٪ من إجمالى المنشآت فى الدولة.. والملاحظ أن عدد الآسيويين والهنود قد تضاعف تبعًا لذلك حيث أصبحوا يشكلون ربع عدد السكان، ولكن هذا الوضع قد يتغير بعد تبنى دولة الإمارات العربية المتحدة لكثير من الإجراءات التى تهدف إلى حصر العمل التجارى على العناصر الوطنية وتقليص السلبيات المترتبة على سيطرة العمالة الوافدة غير العربية والسكان غير العرب على ساحة العمل التجارى وتعديل تركيبة القوى العاملة الأجنبية لصالح العمالة العربية والنظر على أن التنمية الخليجية الشاملة لن تتم بمعزل عن التنمية العربية.

عناصر غير عربية فى الجيوش العربية:

لعل العنصر الأجنبى يعد أكثر خطورة إذا انتقلنا من القطاع المدنى إلى القطاع العسكرى فى دول الخليج، إذ يلاحظ نقص القوة العسكرية لدول مجلس التعاون الخليجى؛ إذ أنها تقدر بحوالى ١٩٠ ألف جندى وهو يعتبر عددًا قليلاً بالنسبة لعدد سكان دول المجلس الست والذى يقدر بحوالى ١٦ مليون نسمة كما أن هناك عناصر قيادية فى تلك الجيوش ليست عربية؛ الأمر الذى يمثل مشكلة لتلك الدول وهى حتمية خلق قيادات وطنية محلية، كما تضم جيوش دول مجلس التعاون

الخليجى أفرادًا من جنسيات أخرى عربية وغير عربية، فتضم عددًا كبيرًا من الأجانب وخاصة من مواطنى الهند وباكستان والبلوش والإنجليز إضافة إلى مستشارين من بعض الدول الأوروبية. وقد نفت السعودية ما تردد أخيرًا عن وجود قوات باكستانية ضمن قواتها. وتزيد نسبة هؤلاء الأجانب غير العرب فى جيش دول الإمارات العربية المتحدة، والعنصر غير العربى يمثل ثقلاً ملحوظًا فى جيوش دول مجلس التعاون العربى من حيث دورهم البارز فى التدريب والتخطيط لتلك القوات وولاء هؤلاء الوافدين لا يمكن التكهن به فى الوقت الحالى لعدم دخولها تجربة عملية.

والملاحظ أنه بعد اندلاع الثورة الإيرانية مباشرة لجأت إيران إلى تحريك العناصر الموالية لها فى بلدان الخليج فدبرت محاولة انقلاب فاشلة فى البحرين فى سبتمبر سنة ١٩٨١، كان وراءها بعض العناصر غير العربية الموالية لإيران بعد حصولهم على تدريبات فيها وذلك ضمن مخطط يسعون لتنفيذه بهدف خلق قلاقل تؤدى بدورها إلى قلب نظم الحكم فى الجزيرة العربية وإقامة حكومة إسلامية.

تحرك بشرى له خطورته:

لعل أهم ما يميز الوضع السكانى لبلدان مجلس التعاون الخليجى قلة عدد السكان، فباستثناء المملكة العربية السعودية لم يزد عدد سكان أى من هذه البلدان عن المليون نسمة، وفى كل هذه البلدان يوجد عدد كبير من غير المواطنين (الأجانب) تعدى نصف السكان فى ثلاث دول منها هى : دولة الإمارات العربية حيث تبلغ نسبة الأجانب ٨٥ ٪، وفى قطر٨٣ ٪، وفى الكويت ٦٤٪، وفى البحرين ٤٩٪، وفى السعودية ٣٦ ٪، وفى عمان ٢١ ٪، أما نسبة قوة العمل الأجنبية فى هذه الدول فهى ٩٠ ٪ فى دولة الإمارات العربية، و ٥٤ ٪ فى البحرين، و٥٢ ٪ فى السعودية، و ٤٢ ٪ فى عمان، و٨٦ ٪ فى قطر، و٧٦ ٪ فى الكويت، وهكذا نلاحظ أن مساهمة الوافدين فى قوة العمل أكبر من نصيبهم فى السكان ويرجع ذلك إلى قلة اصطحاب العمال لعائلاتهم فى بلدان العمل.. وهكذا تبلغ نسبة السكان الأجانب فى المتوسط

فى دولة الخليج ٤٣,٨ ٪ بينما تبلغ نسبة قوة العمل الأجنبية فى دول الخليج ٤٨,٦٪ معظمهم من الهند وباكستان وسرى لانكا وبنجلاديس وبورما والصين وأندونيسيا وتايوان والفلبين وكوريا الجنوبية وماليزيا، وهكذا يشير الانخفاض المستمر فى قوة العمالة الوطنية إلى وضع خطير بحيث تتحول العمالة الوطنية إلى أقلية فى كل دول مجلس التعاون الخليجى ما عدا سلطنة عمان.. ويجب أن نلاحظ أن هذا الوجود الآسيوى ليس مجرد تنقل لعامل إنتاجى بل هو تحرك بشرى له جذوره ودوافعه التى تتطلب البحث والفهم والتفسير لخطورته.. ورغم العوامل التاريخية لهجرة الآسيويين لأقطار الخليج إلا أنها فى الأساس هجرة اقتصادية منذ اكتشاف البترول وظهرت تبريرات عدة لتفضيل الأيدى العاملة الآسيوية على الأيدى العاملة العربية، لأن الأيدى العاملة الآسيوية أكثر مهارة من الأيدى العاملة العربية وأن أجورها أقل وتتحمل العمل فى ظروف قاسية، ويتوافر فيها عنصر الطاعة وقبل ذلك وبعده فإن الأيدى العاملة الآسيوية هى هجرة عابرة ولن تستقر فى المنطقة بحكم التمايز والاختلاف الحضارى عن مجتمعات الخليج إلا أن الواقع يؤكد خلاف هذه الآراء فقد أثبت الواقع أن معدل إقامة الآسيويين يتجاوز معدل إقامة الوافدين العرب وأن ٧٠ ٪ منهم يتجهون إلى تجديد إقامتهم كما أن ٤٠ ٪ من الأيدى العاملة الوافدة تستخدم فى قطاع البناء والتشييد وهذه الأعمال تتطلب مهارة عالية. أما من حيث انخفاض الأجور والطاعة فإن هناك عمالة عربية وافدة تعيش نفس الظروف ولم يسبق لها أن عبرت عن غضبها لظروف عملها السيئة كما حدث وقامت به الأيدى العاملة الآسيوية. أما من حيث مصادر العمالة الآسيوية؟ غير أن العمال المهرة من الفلبين وغير المهرة من الهند وباكستان وسرى لانكا، أما بالنسبة للمشرفين والعمال الفنيين فيختارون من العمال الأوروبيين وهم قبارصة فى معظم الأحيان.

أقلية عربية!!

وتعد عقود تسليم المفتاح للمشروعات من أسباب ازدياد العمالة الآسيوية الوافدة إلى دول الخليج خلال السنوات الأخيرة حيث تقوم الشركات المنفذة لمشروع ما

باستقدام الأيدى العاملة وتوفر لهم المسكن والمأكل وتتولى رعاية أمورهم وإدارتهم وتلتزم بترحيلهم بعد تنفيذ عقودها، وقد اكتشف هذا الأسلوب أثناء بناء الحوض الجاف فى البحرين ثم انتشر بعد ذلك كأسلوب اتبعته كثير من الشركات بأن اعتمدت على أيدى عاملة رخيصة توفرها وكالات حكومية وغير حكومية مثل .O.E.O.B أو .B.E.S فى الفلبين، وقد قامت الوكالتان وحدهما بتوريد حوالى ١٥٠ ألف عامل إلى الأقطار العربية. ويعيش العمال الآسيويون فى معسكرات وفى عزلة عن السكان الأصليين، ومن هذه المعسكرات للعمالة الوافدة على سبيل المثال معسكر منطقة جبيل بالسعودية ويضم ٣٢٥ ألف عامل، ومعسكر أم سعيد فى قطر ويضم ٣٠ ألف عامل، ومعكسر منطقة جبل على فى دبى ويضم ٨٧ ألف عامل ، ومعسكر منطقة الرويس بأبو ظبى ويضم حوالى ١٠٠ ألف عامل، ومعسكر منطقة الشعيبة بالكويت ويضم حوالى ٨٠ ألف عامل.. ولما تبين أن المهاجرين من القوى العاملة الآسيوية يميلون إلى الاستقرار ولا يرغبون فى العودة إلى بلدانهم وظهور الرغبة فى التخلص من المهاجرين تدخلت دولهم ضد طردهم وترحيلهم إلى بلادهم وظهور الرغبة فى التخلص من المهاجرين، تدخلت دولهم ضد طردهم وترحيلهم إلى بلادهم مما ترتب عليه كثير من المشاكل والأزمات حيث ظهر أن المسألة ليست مجرد تنقل لعوامل إنتاج وإنما هى تحرك بشرى له خطورته حيث أصبحت العمالة الآسيوية تتغلب فى بعض الدول على عدد السكان الأصليين بل أضعاف، لذا ينادى كثيرون بالحد من الأيدى العاملة الآسيوية لأن هناك مخاطر من الاعتماد الكبير عليها وأهم هذه المخاطر تعميق ظاهرة تعدد الثقافات وازدواج الولاء إذ يشكل الآسيويون مشكلة؛ لأنهم أغلبية تؤثر بلاشك على تركيبة السكان الخاصة بكل دولة مما يضعف العنصر العربى فى منطقة الخليج العربى نتيجة تحويل العرب إلى أقلية فى أوطانهم سواء من حيث حجم السكان أو حجم سيطرتهم على النشاط الاقتصادى.

المصالح القومية العربية:

ويجب أن نشير فى هذا الصدد إلى ما قاله الأمين العام لمجلس التعاون

الخليجى : « إن هناك خطورة من الهجرة الأجنبية قد لا نشعر بها فى يومنا هذا لكننى أعرف ما سيحدث بعد عشر سنوات أو عشرين سنة عندما يتولد من هذه الجاليات جيل أو أجيال فى المستقبل تشارك عرب الخليج قرارهم السياسى أو قد يصبغ هذا القرار بصبغتها بشكل لا يخدم المصلحة الخليجية أو مصلحة الأمة العربية، إن الأغلبية الأجنبية الساحقة من الوافدين تعنى تراجع الوافدين العرب من جهة وضياع المواطنيين المحليين فى بحر بشرى أجنبى من جهة أخرى، كما أصبح لهؤلاء الأجانب تأثير سلبى على الثقافة العربية، فهناك لغة يشيع استخدامها يقترح علماء اللغة تسميتها اللغة (العربوردية) وهى لغة الحوار فى السوق المركزية فى أبو ظبى مما يشكل بعدًا خطيرًا على الوجود العربى بانتشار هذه اللغة بين سائر مواطنى دول الخليج، مما يجعلنا ندق أجراس الخطر لإيقاظ العرب حرصًا على سيادة العرب على بلادهم.. وبعبارة أخرى أنه وقد صاحب العمالة الأجنبية الوافدة تأثر للغة العربية بعدد وافر من المفردات والمصطلحات الهندية والإيرانية والإنجليزية فضلاً عن التأثير اللغوى من حيث الصياغة والتركيب، وبهذا تتلقى اللغة العربية ضربات قوية فى التعامل اليومى»..

وهكذا فإن الثقافة الآسيوية المتنوعة تضعف الهوية العربية بالإضافة إلى ذلك فإن تعدد الجنسيات الأجنبية فى هذه المنطقة العربية والتى يبلغ عددها حاليًا خمسًا وستين جنسية ذات ثقافات وقيم وتقاليد وأديان مختلفة يؤدى إلى إضعاف تماسك المجتمع العربى وإلى ازدواج الولاء فى هذا المجتمع مما يولد أهدافًا سياسية لصالح دول العمالة الوافدة تتخذه هذه الدول ذريعة لتحقيق أهدافها، فهذه الدول الأجنبية تحرض العمال الوافدين منها لأعمال التخريب مما يتيح لها فرص التدخل ولو عسكريا بحجة حماية مصالح هذه الجاليات الأجنبية ذات الأعداد الكبيرة، وهكذا تُمَثِّل العمالة غير العربية بأنها تحرك بشرى لاستيطان سلمى فى الخليج العربى باستغلال عاملين: استغلال الموارد الحيوية بثبات ؟ فى سن التجنيد وولاءهم تجاه دولهم الأصلية فى ظل قواعد عسكرية.. كيف؟..

خطة أمريكية محكمة:

كان هدف السياسة البريطانية فى الخليج العربى تشجيع الهجرة الأجنبية غير العربية إلى الساحل الغربى بهدف عزل هذا الساحل عن التيارات القومية العربية التى تهدد وجودها الاستعمارى بعد أن عملت سابقًا على فصل الساحل الشرقى، ثم تابعت الشركات الأجنبية البترولية وغيرها هذه السياسة، فبالرغم من أن لوجود هذه العمالة الأجنبية دوافع وأهدافًا اقتصادية إلا أن الإصرار خفية على استخدامها بهذه الأعداد الكبيرة يشكل موقفًا سياسيا من جانب هذه الشركات التى ترتبط باستراتيجية دولها كما ارتبطت العمالة الآسيوية ولا تزال بسياسة الولايات المتحدة الأمريكية فى المنطقة كما أن الولايات المتحدة قد استفادت من تجاربها فى شرقى آسيا لذلك فهى تلجأ إلى أساليب جديدة، من بينها احتمال استخدام الكوريين فى المنطقة كقوة عسكرية تحت شعار العمل فى مشاريع حيوية فى منطقة ذات طبيعة اقتصادية ولعل ما يؤكد ارتباط العمالة الأجنبية خاصة من دول شرق آسيا وهى كوريا والفلبين وتايلاند بالإستراتيجية الأمريكية ما ورد فى خطة الغزو الأمريكى لمنابع البترول فى تقرير قدم إلى الكونجرس الأمريكى.. إن تزامن هجرة الأيدى العاملة غير العربية بهذه الأعداد الهائلة من دول شرقى آسيا مع خطة الغزو الأمريكى هذه لا يثير الشك فقط ولكنه يؤكد الارتباط العنصرى بين ازدياد هجرة العمالة الآسيوية إلى المنطقة العربية وبين الاستراتيجية الأمريكية فى هذه المنطقة.. وإن كان يبدو للبعض أن الاستعداد لخطة الغزو الأمريكى لمنابع البترول العربى والإعلان الرسمى لها هو بمثابة التلويح بالقوة دون استخدامها بما يحقق أهداف السياسة الأمريكية خاصة وأنه كان هناك خوف الدول الغربية من احتمال استخدام الدول العربية للبترول كسلاح سياسى ضدها.. ومهما يكن من أمر فإن هجرة الأيدى العاملة غير العربية بهذه الكثافة الكبيرة أخلت بالتوازن السكانى فى المنطقة العربية كما يلاحظ أنها ليست هجرة عفوية عشوائية، ولكنها تسير وفق تخطيط معين وأنها تهدف إلى التجسس والتخريب - عند الحاجة - يبدو القلق من العمالة الكورية شبه العسكرية الموجودة بأعداد كبيرة

فى دول مجلس التعاون الخليجى وهذه العمالة الكورية قوة عسكرية مدربة ومنظمة وقد تكون طليعة القوات الأمريكية عندما تفكر الولايات المتحدة فى احتلال منابع البترول العربية، فهذه العمالة من كوريا الجنوبية التى تحتلها الولايات المتحدة الأمريكية وإن وجود العمالة الكورية شبه العسكرية فى المنطقة العربية وأن أعمارهم تتراوح بين ١٩ عامًا و٢٥ عامًا وهى السن الطبيعية للخدمة العسكرية إضافة إلى أنهم يعملون بأعداد كبيرة فى شبه معسكرات.

استلاب الإدارة السياسية:

يزيد فى خطورة العمال الكوريين الجنوبيين والتايوانيين المدربين على حمل السلاح أنهم أرسلوا بشكل منظم إلى المنطقة بأعداد كبيرة فى وقت متزامن مع تلويح الولايات المتحدة الأمريكية باحتلال منابع البترول وتشكيل قوة التدخل السريع الأمريكية.. ويبلغ عدد هؤلاء أكثر من ١٩٠ ألف شخص يقيمون فى شبه معسكرات فى دول مجلس التعاون الخليجى مما يشير بوضوح إلى أن طبيعة هذه العمالة قد تخرج عن كونها عمالة فنية عادية إلى عمالة ذات طبيعة عسكرية أو شبه عسكرية، ثم إن استيطان العنصر الأجنبى فى منطقة الخليج قد يدفعه إلى المطالبة بالمشاركة فى إدارة الشئون السياسية للدول المضيفة بل قد تطالب فى المستقبل بحق تقرير المصير لهذه الجاليات الأجنبية، والنموذج الواضح على هذه الحالة ما حدث فى سنغافورة حيث يشكل المهاجرون الصينيون الأغلبية وأصبح السكان الماليزيون الوطنيون هم أقلية، فساندتهم دولهم وتمكنوا من حكم الجزيرة، أكثر من ذلك فإن تهميش القوى العاملة الوطنية يؤدى إلى استلاب الدور الاقتصادى مما يؤدى إلى استلاب الإرادة السياسية.

تهديد الوجود العربى:

إن الآثار الأمنية لوجود العمالة غير العربية تشكل تهديدًا لا يمكن تجاهله للوجود العربى، ففى بعض الدول العربية الخليجية والتى كانت تتباهى بنقاوة

العنصر العربى فيها كادت هذه النقاوة تتلاشى أمام سيطرة العنصر الأجنبى وبالذات جنوب شرقى آسيا.. ومهما يكن من أمر فإنه من الصعب الفصل بين المخطط الإمبريالى فى المنطقة والمصالح الأجنبية الحيوية وبين الهجرة الأجنبية إذ أن هناك دلائل تؤكد على مدى الارتباط بين الظاهرتين، بحيث تدخل الهجرة الأجنبية ضمن المخططات الاستعمارية فى كيفية استخدام هذه العمالة الأجنبية فى الوقت المناسب لخدمة تلك السياسات والمثال على ذلك ما تبنته الحكومة الأمريكية لأجرة العمال الآسيويين مثل الكوبيين والتايوانيين والفلبينيين المؤهلين وقت كانت الولايات المتحدة الأمريكية تلوح باحتلال منابع البترول وتكوين قوة التدخل السريع. والملاحظ أنه جاء فى الخطة الأمريكية لاحتلال منابع البترول الخليجية والتى وضعتها لجنة تابعة للكونجرس الأمريكى فى النصف الثانى من عام ١٩٧٥ تستطيع القوات العسكرية المطلوبة للاستيلاء وتأمين منطقة العمق السعودى أن تكافح بنجاح مدارج الطائرات التى حفرتها القنابل ودمرت معدات الميناء - ولكنها لا تستطيع ترميم الإنشاءات البترولية المدمرة أو تشغيل النظام - ومن هنا تظهر الحاجة إلى قوى بشرية معاونة على درجة عالية من الخبرة وإلى مواد خاصة مهمة لمثل هذه الأغراض، ويمكن تطوير عدة نقاط فى أى عملية متوقعة، إن هذه الوثيقة تبرز دور العمالة الأجنبية غير العربية فى دعم هذا الاحتلال ومساندته وكذلك ما صرح به رئيس الممثلية التجارية لكوريا الجنوبية فى الكويت الذى قال «إن الكوريين الجنوبيين هم طليعة القوات الأمريكية عندما تفكر فى احتلال منابع البترول فى أى أزمة نفطية أو سياسية كبيرة».. وهكذا تعتبر القوى العاملة الأجنبية غير العربية خاصة الكوريين، والتايوانيين، والفلبيين بمثابة جيش احتياطى داخلى بيد الحكومة الأمريكية، وكدلالة على ذلك دخول قوة عمل كورية لدول مجلس التعاون قدرت عام ١٩٨١ بحوالى ١٦١ ألف شخص، كما أن بعض الممارسات التى يقوم بها هؤلاء العمال في الصباح مثل تحية علم بلادهم وطابور الرياضة الصباحية والانضباط الدقيق فى ذهابهم إلى أعمالهم، تشير بوضوح أن طبيعة عملهم تخرج

عن كونها عمالة فنية عادية إلى عمالة ذات طبيعة عسكرية أو شبة عسكرية.. وقد أظهرت حادثة تمرد العمال الكوريين سنة ١٩٧٧ فى منطقة الجبيل الصناعية فى السعودية طبيعتهم العسكرية حيث أظهروا من خلال اشتباكهم مع قوات الأمن السعودى كفاءة عسكرية عالية فى عراكهم غير المسلح مع السعوديين.

حماية الرعايا الأجانب:

إن العمالة غير العربية الوافدة من الهند وباكستان وبنجلاديش وإيران ليست بأحسن حال من سابقتها، بل إنه فى مواقف عديدة وقفت حكومات هذه العمالة غير العربية وراء مواطنيها تساندهم وتحثهم على الهجرة إلى المنطقة. وقد قال أحد سفراء باكستان فى المنطقة : «نحن نشجع شعبنا على الهجرة والعمل فى الدول الأجنبية وعلاقاتنا بها وثيقة ونريد لهذه العلاقة أن تستمر ونسعى للحفاظ عليها».. «وكما صرح وزير خارجية باكستان سنة ١٩٨١ بأن بلده لديه عدد كبير من العمالة يعملون في الخليج (٣٠٠ ألف عامل يعملون فى دولة الإمارات وحدها) وأن بلاده لا تريد أن تصبح شرطى الشرق الأوسط بقدر ما تريد حماية رعاياها».. وقد اتخذت الهند بعض الخطوات لتسهيل إجراءات هجرة مواطنيها إلى منطقة الخليج العربى، وعندما قام العمال الهنود بإضراب شامل في منطقة الشعيبة بالكويت سنة ١٩٧٨ مطالبين بزيادة الأجور وتحسين شروط العمل أثارت هذه المسألة ردود فعل سياسية فى الهند وأعلن وزير الصناعة الهندى على أثر ذلك أن حكومته تدرس الأسباب والظروف التى أحاطت بهذه الأحداث والمضايقات التى يتعرض لها مواطنوها فى بعض أقطار الخليج العربى، وقد ادعى بعض أعضاء البرلمان الهندى أن العمال الهنود فى الخليج يعاملون معاملة العبيد الأمر الذى جعل سرى لانكا تنضم إلى الهند وتتخذ إجراءات مماثلة تجاه عمالها فى المنطقة.

ما أشبه الليلة بالبارحة:

إن ما يحدث حاليًا فى عالمنا العربى من تفضيل العمالة غير العربية على العمالة العربية يشبه إلى حد بعيد ما كان يحدث بالأندلس إبان حكم ملوك

الطوائف العربية. ولقد شرفنى معهد الدراسات الإسلامية بالإشراف على رسالة للحصول على درجة الماجستير موضوعها: «اضمحلال القوة العسكرية وأثرها على انهيار الحكم الإسلامى فى الأندلس من بداية القرن الخامس حتى أواخر القرن التاسع الهجرى» ورغم أن الموضوع الرئيسى هو القوة العسكري إلا أن الباحث لم يستطيع أن يغفل الأبعاد الاجتماعية للموضوع.. فمنذ وصول عبد الرحمن الناصر إلى الخلافة رأى أنه لا يستطيع تمكين سلطاته وحصر النفوذ فى شخصيته إلا إذا أضعف شوكة الأرستقراطية العربية الموجودة آنذاك فى الأندلس ورأى أنه لا سبيل إلى تنفيذ المخطط إلا إذا اعتمد على عنصر آخر غير العنصر العربى، فقررالاعتماد على الصقالبة الذين كانوا يجلبون من جهات البحر الأسود ولمبارديا وأواسط أوروبا وحتى من الدول المسيحية فى شمال الأندلس وكان يوكل إلى هؤلاء الصقالبة الكثير من المناصب الإدارية والعسكرية المهمة. ولما كان هؤلاء الصقالبة يجلبون صغارًا إلى الأندلس فكان من السهل عليهم تعلم اللغات السائدة فى البلاد وهى العربية أولاً ثم الرومانية ثانيًا، واستطاع بعض هؤلاء الصقالبة أن يتفوق ويبرز فى المجالات العلمية والأدبية والإدارية، كما استطاع الصقالبة الوافدون إلى الأندلس أن يعملوا بالزراعة ويتملكوا الأرض فارتفعت مكانتهم وزاد عددهم حتى بلغ عددهم فى مدينة قرطبة وحدها ١٣٧٥٠ صقليا فى عهد عبد الرحمن الناصر عدا ما كان يوجد من الصقالبة فى المدن الأخرى. وهكذا استطاع الناصر باعتماده على الصقالبة أن يوجه ضربة شديدة إلى الطبقة الأرستقراطية فى قرطبة - وهم العرب - إلا أنه فى الوقت ذاته ساعد على تشكيل طبقة جديدة فى المجتمع الإسلامى بالأندلس كان لها أثرها الكبير وخطرها الفادح فى انهيار الحكم الإسلامى بالأندلس.. فقد كان الصقالبة يضعون مصالحهم فوق كل اعتبار. وفى الأندلس فى تلك الفترة ظهرت طبقة أخرى وهى طبقة المسلمين المولدين نتيجة لتزاوج العرب بالصقالبة وكانت أهم عناصر مصادر ضعف أساسية للدولة الإسلامية لتعصب كل عنصر لجنسه وعرقه.

ونحن بين عدو لا يفارقنا:

وفى الفترة ما بعد (٣٩٩ هجرية ١٠٠٨ ميلادية) ـ بعد انقراض دولة بنى عامر ـ امتلأت بتدخل الصقالبة فى شئون الحكم وفى تعيين الخليفة أو خلعه حتى إنهم خرجوا على طاعة الحكومة المركزية فى قرطبة واستقلوا بأراضيهم وصاروا يتوارثونها ويورثونها لأبنائهم من بعدهم، وظهرت دول الطوائف فإستقل الصقالبة فى شرق الأندلس فى بلنسية ودانية ومالقة.. ودخل عدد كبير من الصقالبة فى الجيش وكان يوثق بولائهم وإخلاصهم وذلك بهدف القضاء على ابن حمود الإدريسى الملقب بالناصر، قتله الصقالبة بالحمام وتولى مكانه أخوه القاسم بن حمود وتلقب بالمأمون. وقد صدق الشاعر ابن رشيق القيروانى حين قال:

مما يزهدنى فى أرض أندلس • تلقيب معتضد فيها ومعتمد

ألقاب مملكة فى غير موضعها • كالهر يحكى انتفاخا صولة الأسد

والملاحظ أنه رغم وضوح سياسة ألفونسو السادس ملك قشتالة لما يسمى حرب استرداد الأندلس لم يتنبه العرب ولم يفطنوا إليها إذ كان ألفونسو السادس يعتمد على سياسة الوقيعة والدس بين ملوك الطوائف فينتصر لفريق على فريق فيستنزف بذلك الموارد المالية للمسلمين فى الاقتتال بين ملوك الطوائف المسلمين، وساعده على نجاح سياسته هذه أن مشاعر الحسد والجشع والتنابز ملكت قلوب ونفوس ملوك المسلمين ففرقت أهواءهم. وقد صور ذلك الشاعر ابن فرج اليحصبى المشهور بابن العسال من شعراء دول الطوائف:

يا أهل أندلس حثوا مطيكم • فما المقام بها إلا من الغلط

الثوب ينسل من أطرافه وأرى • ثوب الجزيرة منسلا من الوسط

ونحن بين عدو لا يفارقنا • كيف الحياة مع الحيات فى سفط

من ذا الذى يبعث الأمة العربية من مرقدها وهى رميم.. ؟ فالطعنات القاتلة تتوالى على الأمة العربية لتصفيتها نهائيا واستئصال شأفتها جسديا وروحيا.. لأنه أحيانًا يُقتل الجسد.. جسد الأمة فتعود إليه الروح من جديد فيبعث خلقًا آخر.. إلا

أننا بصدد جريمة قتل تتعدى الجسد إلى الروح القومية أيضًا وجوهرها اللغة العربية.. فاللسان العربى يوحد العرب فى مواقفهم من الوجود والكون والإنسان والمجتمع.. وغريب أمر العرب فهم يلقون بأيديهم إلى مواطن التهلكة وكأنها أشبه بمؤامرات يحيكها العرب بأيديهم ضد وجودهم.. أحيانًا يكون ذلك بالصمت الذى يلوذون به ومرة ينعمون ويستمسكون بحبل الكلام أو بحبل من الكلام لعله يعصمهم من الهلاك، وما لهم من عاصم.. فقد مالوا ميلاً عظيمًا.. لا بل مالوا كل الميل فتراهم فى أمر مريج وفى قول مختلف وفى عزة وشقاق يختصمون ويتعاندون ولا يتساندون بل كثيرًا ما نراهم يقتتلون بينما الخطر يحيط بهم ويحاصرهم من مكامنه فى كل جانب عن أيمانهم وعن شمائلهم ومن أمامهم وخلفه من فوق رؤوسهم ومن تحت أرجلهم.. وإزاء تلك المصائب نبذ العرب وراءهم ظهريًا قضية العمل أو السلوك الفعلى فهم عنه مبعدون وإكتفوا بالسلوك القولى وهو أضعف الإيمان حتى فى السلوك القولى تراهم فى قول مختلف إزاء خطر هجرة اليهود السوفيت إلى إسرائيل.

عجز عرب العصر:

أثبت عرب العصر بما لا يدع مجالاً للشك عجزهم وقلة حيلتهم وهوانهم على أنفسهم قبل هوانهم على الناس ولعل أبلغ وصف لهذا العجز العربى أو عجز عرب العصر ما قاله الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية لسفراء دول مجلس التعاون الخليجى فى القاهرة؛ عندما التقى بهم فى ١٦ فبراير ١٩٩٠ إبان زيارته لمصر.. فقد قال الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان بالحرف الواحد «المصائب تتوالى والعرب يتفرجون.. ما هى الخسارة من اللقاء العربى؟ إن الخسارة تكمن فى عدم التضامن والتماسك.. إن تآزر العرب أصبح ضرورة ملحة خاصة وأن الدول الكبرى شرقية أو غربية بدأت تتجه نحو التعاون والالتفاف فيما بينهم رغم أنهم ليسوا أقارب ولا تربطهم صلة عمومة مثلنا نحن العرب ولكن حاجتهم الضرورة هى التى جعلتهم يتقاربون ويتعاونون فكيف الحال بوضعنا. نحن العرب فى حاجة إلى هذا التعاون والتقارب منذ زمن طويل وحتى قبل أن نرى الدول الكبرى وهى تلتحم مع بعضها.. نحن فى حاجة إلى التآزر قبل غيرنا، فالأوربيون أدركوا مصلحتهم وحاجتهم قبل

أن ندرك نحن حاجتنا.. إنه إذا طلب من العرب موقف أو لقاء لمواجهة قضاياهم المصيرية الملحة فإن الأمر يستغرق شهرين أو خمسة أشهر لاتخاذ قرار بعقد اللقاء أو عدمه وهذا أمر لا يجوز !! بل يجب أن نطلب أمر اللقاء لحاجة يدركها الجميع فلابد وأن يلبى فى الحال.. ما هى الخسارة من اللقاء العربى؟ الخسارة؛ هى أنه إذا مرت الأيام على الأوضاع التى يجب ألا تستمر وأهملت فهذا لا يجوز حدوثه وهنا تكمن الخسارة لأنه إذا دعينا إلى موقف لمواجهة احداث تتطلب التصدى فعلينا أن سنتجيب ونلبى الطلب لأن عدم تلبيته يجعلنا بعيدين عن إدراك تأثيرات هذا الأمر وضرورة مواجهته.. على كل حال فإن حاجتنا إلى التآزر والموقف الموحدة تفوق كل شىء مع أننى أعتقد أن لو مصيبة واحدة حلت بأمتنا العربية تكفى لأن تكون حافزًا ملحًا لأن يجتمع قادة هذه الأمة للبحث عن حلول لما هو أفضل وما يجب أن نسعى إليه واضعين فى اعتبارنا اللقاءات المتواصلة الجارية فى الشرق والغرب لتكريس مصالحهم إننا مازلنا غير متعاونين ومفككين».

البحث عن استراتيجية عربية موحدة:

تقرر القاعدة الأصولية أن « درء المفاسد مقدم على جلب المنافع» وهى بذلك تلخص مفهوم الأمن القومى وأولوياته، فالأمن القومى يعنى سد مصادر ومكامن الخطر وتحقيق المصالح القومية وصيانتها.. فى فندق «انتركونتينتال» بأبى ظبى وفى الفترة من السبت ١٧ فبراير حتى الأربعاء ٢١ فبراير سنة ١٩٩٠ عقدت ندوة عسكرية علمية موضوعها» دور القدرة العسكرية العربية فى تحقيق الأمن القومى العربى» الندوة عقدت بدعوة من الأمانة العسكرية بجامعة الدول العربية بالتعاون مع وزارة الدفاع بدولة الإمارات العربيه.

وكانت هذه الندوة بمثابة تجمع عسكرى عربى على مستوى الخبراء والمفكرين العسكريين العرب حيث شارك فيها وفود من ١٥ دولة عربية. والهدف من هذه الندوة هو بحث بناء استراتيجية عربية موحدة تواجه الأخطار التى تهدد الأمن القومى العربى وقد دارت المناقشات والبحوث والمحاضرات التى ألقيت فى هذه الندوة على محاور ثلاثة هى: الأمن القومى العربى ومفهومه وأساليبه، ثم العمل العسكرى العربى المشترك نظرة فى إمكاناته وتطويره، وأخيرًا العدو الإسرائيلى..

ثم تمخضت هذه الندوة عن بيان ختامى « يؤكد أهمية بناء عسكرى عربى لحماية الأمن القومى العربى » وتضمن البيان الختامى ؟: «طرحت فى الندوة أبحاث ودراسات تركزت كلها حول موضوع حماية الأمن القومى العربى وعلى أهمية بناء تعاون عسكرى فعال وبناء قدرات عسكرية عربية ذات كفاءة عالية وعلى دراسة التهديدات القائمة والمحتملة ضد الأمة العربية وعلى دراسات أخرى عبرت كلها عن اهتمام الوفود بهذا الموضوع الحيوى ـ موضوع الأمن القومى العربى ـ الذى أصبح يشغل بال المسئول العربى والمواطن العربى على حد سواء. وبنتيجة تحليل المعطيات ومناقشات الأبحاث المقدمة توصلت الوفود إلى توصيات متعددة سوف ترفع إلى القيادات العربية لتكون هاديًا لها عند التصدى لموضوع التعاون العسكرى وبناء القدرة الذاتية للأمة العربية وتكون قادرة على مواجهة التحديات».

وفى جلسة افتتاح الندوة تحدث الشاذلى القليبى الأمين العام لجامعة الدول العربية فقال : «يجب تعزيز الإدراك الجماعى لدى شعوبنا لما يهتز إليه أمنها القومى من كونها أمة واحدة مهمتها أن تصنع مصيرها بنفسها من خلال مواجهتها لتحديات قد تختلف أشكالها فى الزمان والمكان ولكنها متماثلة فى النتائج وهى النيل من أمن المجموعة العربية كلها وهى ما نسميه بالأمن القومى العربى، لقد تبنى مؤتمر القمة العربى الحادى عشر فى عمان سنة ١٩٧٨ المفهوم المجتمعى الشمولى للأمن القومى، فلئن كان الأمن العسكرى ضروريًا لبناء السياج الواقى للأمة والوطن فإن الإنماء بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يوفر المناخ الضرورى الذى بدونه لا يمكن للقوة العسكرية أن تشكل سياجًا واقيًا من المخاطر الخارجية وبهذا المفهوم الحضارى يمكن الجزم بأن الأمن القومى متوقف على ما يختزنه التخلف من عراقيل تحول دون تحقيق التنمية المتوازنة فى مجتمع متماسك ومتضامن ومتكافل، وبهذا الاعتبار فإن التخلف لا يقل خطورة عن الصهيونية.. ولما كانت هذه التحديات مترابطة بعضها ببعض فإن ندوتكم ستتناول هذا الموضوع بالتركيز على الجانب الدفاعى العسكرى، فمن المفيد أن تأخذ فى اعتبارها واقعين متصلين بقضية الأمن القومى، أولهما: واقع الأمن لكل دولة من دولنا فى الوقت

الراهن وما هو عليه من هشاشة وتعرض للانكشاف والاختراق. ثانيهما: الإمكانات البشرية المتمثلة فى القدرات العلمية والتكنولوجية والطاقات الاقتصادية والاجتماعية والمالية المتوافرة جميعًا على الساحة العربية، ولكن بدون تنسيق ولا ترابط مما يجعلها غير فاعلة لصورة جماعية ولكن حالة التفكك التى عليها قواتنا وطاقاتنا ليست وضعًا حتميا غير قابل للإصلاح ومن الجدلية المتولدة من صدام هذين الواقعتين: هشاشة الأمن القومى العربى حاليًا وأهمية القوى والإمكانات المتوافرة للأمة العربية فى صورة إنهاء حالة التفكك من هذه الجدلية يمكن لندوتكم أن ترسم فروض الأمن القومى وتحدد السبيل إلى ضمانه مع إمكانية التدرج فى مراحل التنفيذ وبذلك فقط تتمكن الأمة - أى فى هذا السياق أى مجموع دولنا - من الحد من الإحباط المتوالد عن الشعور بالعجز أمام تفاقم المخاطر وتصاعد التهديدات فتنقلب جدلية العنف والاحباط إلى جدلية الوعى والثقة التى لا قدرة دفاعية بدونها».

حلول اللسان الأجنبى محل اللسان العربى:

لعل أصدق وأهم ما قيل هو ما أشار إليه صراحة العميد الركن محمد شمل المعمرى مدير التدريب العسكرى بالقوات المسلحة فى دولة الإمارات فى جلسة الأحد ١٨ فبراير، حيث قال: «إن الأمن القومى يرتكز إلى عدد من العوامل وهى المرتكز الاستراتيجى والاقتصادى والسياسى والاجتماعى والعسكرى وأن التهديدات الخارجية للأمن الاجتماعى العربى من أبرزها حلول اللسان الأجنبى محل اللسان العربى والعمالة والتصنيع الأسرى الناشز الذى يؤدى إلى تغيير جوهرى فى المجتمعات العربية ناجم عن استخدام المربيات وهى من أبرز الظواهر السلبية التى تقلق المجتمع العربى إضافة إلى الجرائم المهددة للأمن الاجتماعى والأمراض الخطيرة التى تتسلل إلى المجتمع العربى، إن الأمن الاجتماعى العربى يتعرض لعدد من التهديدات الداخلية، ومن أبرزها إثارة النعرات الطائفية، والتعصب وعدم الاستقرار السياسى، وهجرة الكفاءات من الوطن العربى مما يؤدى إلى اقتطاع قوى عاملة هامة من المجتمع وأن تكلفة تعويضها غالية جدا إضافة إلى الأمية.. إن

محصنات الأمن الاجتماعي تستند إلى الوعي العربي بالانتماء إلى الأمة العربية وذلك من خلال ثلاثة عناصر رئيسية، هي : وحدة اللغة والتاريخ والمصير كما تتضمن محصنات الأمن الاجتماعي العربي، كذلك تعزيز الممارسة الديمقراطية والتعليم الإلزامي والقضاء على الأمية، والعدالة الاجتماعية والتعريب».

فالاعتماد الكبير على الأيدي العاملة غير العربية بحجمها الكبير يسهم في تعميق ظاهرة الإزدواجية السكانية والثقافية وسيشكل هؤلاء الأجانب مشكلة من حيث كونهم أغلبية ويؤثر على تركيبة السكان الخاصة بكل دولة وأهمها إضعاف العنصر العربي في دول منطقة الخليج نتيجة تحويل العرب إلى أقلية في وطنهم سواء من حيث حجم السكان أو حجم سيطرتهم على النشاط الاقتصادي، فكل هذا يؤثر تأثيرًا بالغًا على الثقافة العربية بما يسمى بالاختراق الثقافي.. فاللغة الأجنبية في معظم دول الخليج كاللغة الإنجليزية بالذات لها السيادة في الأعمال الحكومية والخاصة كما أنها شرط للتوظيف فتسرب الآسيويون ومعهم اللغة الإنجليزية التي يجيدونها وكان الأجدر أن تبدأ الدوائر الحكومية في دول الخليج معربة لتكون قدوة للقطاع الخاص هذا إلى جانب شيوع ظاهرة الخدم الآسيويين ذكورًا وإناثًا في المنازل. ففي بعض الدول الخليجية لا يخلو بيت مواطن من وجود خادمة بل إن هذه الظاهرة إمتدت إلى مساكن البدو أيضًا.

عملية استئصال اللغة العربية:

إن ثقافة العناصر الآسيوية غير العربية قد تضعف الهوية العربية وبالتالي تفتح المجال للاختراق والسيطرة الأجنبية التي لم نجد مقاومة في ظل عدم وجود ثقافة عربية جادة.. والمثل الواضح في هذا الصدد ليس ببعيد.. سنغافورة حيث شكل المهاجرون الصينيون الأغلبية وأصبح سكان البلاد الأصليون «الماليزيون» هم الأقلية؛ فساندتهم دولهم حتى سيطروا على الحكم في الجزيرة!! لقد صاحب العمالة غير العربية الوافدة تأثرٌ للغة العربية بعدد وافر من المفردات والمصطلحات الهندية والإيرانية والإنجليزية فضلاً عن التأثير اللغوي من حيث

التركيب والصياغة أيضًا وبهذا تتلقى اللغة العربية ضربات قوية فى التعامل اليومى حتى ساد وشاع استخدام ما يسمى باللغة « العربوردية» التى اقترحها علماء اللغة فى السوق المركزى فى أبو ظبى بوضع صيغة عملية للحوار والتفاهم وهذا يعتبر البداية الحقيقية لمحو الصبغة العربية لمنطقة الخليج العربى ومصدر خطر بشرى ولكن هذا الخطر هو الأكثر ضراوة وفتكًا؛ لأنها عملية استئصال اللغة العربية واللسان العربى بأيدٍ عربية وبوضوح دون مواربة، بل هى عملية لا تتم فى الخفاء بل يتم الإعلان عنها فى الصحف.... كيف؟

العربوردية لغة العصر!!

لنقرأ معًا إعلانًا نشر فى إحدى الصحف العربية فى إحدى دول الخليج العربى.. عما سمى باللغة «العربوردية» يقول الإعلان ما نصه «قواعد اللغة العربوردية».. علماء اللغة فى السوق المركزية يعكفون على وضع قواعد اللغة الجديدة «العربوردية» تؤمن بحرية الفرد فى النطق والنحو والإعراب.. «أقسام جديدة لتعليم اللغة الحديثة لمن لم يتعلمها بعد».. «واعترافًا بالأمر الواقع.. ونزولاً عند إرادة الأغلبية.. قررنا افتتاح قسم خاص لتعليم لغة العصر الجديدة.. لغة السوق المركزية والليلام والذى أطلق عليها اسم اللغة العربوردية.. وهى اللغة التى نشأت من الامتزاج العميق والتكامل الرائع بين لغة الأقلية (اللغة العربية) ولغة الأغلبية (اللغة الأوردية).. عكف علماء اللغة فى السوق المركزى على اللغة الجديدة فوضعوا لها القواعد وصنفوها تسهيلاً للمتعاملين بها بإعتبارها لغة الحاضر والمستقبل والمستقبل ووسيلة التفاهم الوحيدة بين الجماهير فى كل المواقع.. سواء كانوا مواطنين أم وافدين أم متسللين.. وستطبع مناهج اللغة الجديدة وتوزع قريبًا كما أن القسم الذى افتتحناه سيتولى استقبال طلاب تعلم اللغة مقابل بيزات قليلة.. وتمهيدًا لافتتاح المدرسة رأينا عرض بعض القواعد اللغة الجديدة على هذه الصفحة حتى يتعرف القراء على ملامحها ويقارنوا بينها وبين معلوماتهم وخبراتهم المستقاة من الواقع الذى يعايشونه يوميًا».

الأسبقية للاسم ولا يهم الفعل:

ويمضى الإعلان عن اللغة العربوردية فيبين قواعدها وماذا تعنى الجملة المفيدة وأنواع الجمل الإسمية والجمل الفعلية والمبتدأ والخبر وأسماء الإشارة والمفرد والمثنى والجمع ويمضى الإعلان فيقول: «الجملة المفيدة: هى كل جملة تتكون من كلمات لا معنى لها ويفهم منها حدوث فعل معين مثل: أنا فى موجود ـ هذا واحد خراب ـ ما يصيرها لمنونه ـ رفيج سوى جنجال» أما عن أقسام الجملة فإن الجملة: «تنقسم الجملة المفيدة السابق توضيحها إلى قسمين جملة اسمية وهى التى تبدأ باسم وجملة فعلية ولابد أيضًا أن تبدأ باسم فاللغة العربوردية ترى أن الفعل لا يستحق أن يبدأ بالجملة وأن الاسم هو الأهم ويجب أن يسبق الجميع.. !! ومن أمثلة الجملة الإسمية أرباب واحد زين ـ ليلام كلسن رخيص ـ تاكسى ما فى وقف.. ومن أمثلة الجملة الفعلية: أنت يشرب كوكا الحين ـ أنا يبغى هذا حالاً ـ رفيج يسير بلاد اليوم.. وعن المبتدأ والخبر فين كل جملة مفيدة تبدأ بـ (أنا) أو (أنت) أو (هذا) وتنتهى بخبر يكمل المعنى حتى ولو كان غير مفهوم تسمى فى اللغة العربوردية المبتدأ والخبر مثل: أنا رفيج مال أنت ـ أنت واجد مسكرة ـ أرباب ما فى معلوم .. ولا يوجد فى اللغة العربوردية سوى إسم إشارة واحد هو (هذا) ويستعمل فى جميع الأغراض والأحوال فيقال للمفرد: هذا نفر. وللمفردة: هذا حرمة. وللمثنى المذكر: هذا تين رفيج. وللمثنى المؤنث: هذا تنين حرمة. ولجمع المذكر: هذا نفرات. ولجمع المؤنث: هذا واجد حرمة.

العربوردية تبسيط وتخفيف على عباد الله!!

وعن المفرد والمثنى والجمع فيقول الإعلان لا تلجأ اللغة العربوردية إلى التعقيد كما هو الحال فى اللغة العربية فهى تؤمن بالتبسيط تسهيلاً للتعامل وتخفيفًا على عباد الله !! فليس فى اللغة كليها سوى ثلاث كلمات فقط يمكن وضعها فى صيغة الجمع (بيزة) وتجمع (بيزات).. و(نفر) وتجمع (نفرات).. و (مصيبة) وتجمع مصيبات.. أما التعبير عن الجمع فيما عدا ذلك فيتم بإستعمال كلمة (واجد) فى حالات الجمع مثل واجد دكان.. واجد تاكسى.. واجد خراب.. أما

المثنى فيكتفى فيه.. ذكر الرقم الدال على المثنى توفيرا للوقت والجهد والإعراب.. فيقال تنين رفيج - تنين درهم .. تنين عرشة.. وتدخل (هالنمونة) أو إحدى أخواتها على الجملة في كثير من الاستعمالات التى تختلف بإختلاف الأحوال والظروف ويسمى الاسم الذى يليها اسم «هالنمونة» ويسمى الآخر خبرها وتنقسم أخوات «هالنمونة» إلى قسمين الأول يضم هالنمونة - هالشكل - وما شابهها والآخير يضم غير نمونة.. غير شكل وما شابهها مثل هالنمونة مب زين.. هالشكل ما يصير.. أعطنى قماش غير نمونة - أبغى قميص غير شكل - هذا حذاء غير قياسى.

الإعراب على المزاج..!!

أما عن النطق والإعراب فتعطى اللغة الجديدة اللغة العربوردية تيسيرات هائلة وتخفيضات لم يسبق لها مثيل فواضعوها هم خبراء اللغة فى السوق المركزى.. يقول الإعلان «إنطلاقًا من مبدأ حرية الفرد وديمقراطية الكلام وضعت اللغة العربوردية لنفسها مبدأ متميزًا وهو حرية النطق وحرية الأعراب.. فليس فى اللغة الجديدة قيود على الإعراب ولا علامات للتشكيل ويستطيع المتكلم بها نصب أو رفع أو جر أى كلمة حسب رغبته وإمكانياته بحرية تامة ومن هنا يختلف إعراب وتشكيل الكلمات تبعًا لوجهات النظر المتباينة مما يؤكد النزعة التحررية التامة لدى اللغة الجديدة «ويختتم الإعلان بقوله وأخيرًا فنحن لا نستطيع إلا أن نرحب بكل جهد مخلص لوضع صيغة عملية للحوار بين الجماهير (العربسيوية) المتلاحمة فى كل مكان» !!

ألستم معى أن هذه دعوة صريحة لإستئصال اللسان العربى واللغة العربية ومن ثم أهم خصائص الوجود العربى لأنه إذا تم إستئصال اللغة العربية فماذا يبقى من العروبة إذن؟ إنها تطبيق عملى ووضع شعار «فلتسقط العروبة» موضع التنفيذ.. ولا عزاء للعرب!.